كلية الاقتصاد والتجارة

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

المجلد الرابع عشر العدد الأول والثاني ١٩٧٨م

في هذا العدد

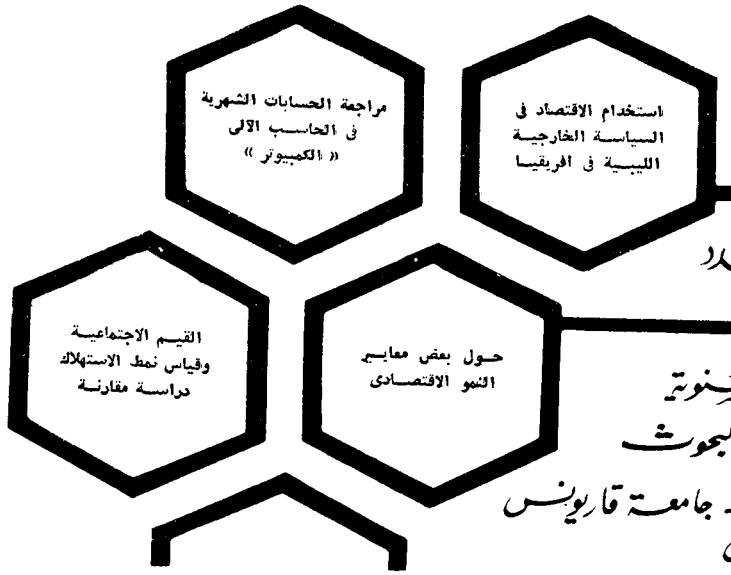

مجلة نصف سنوية
تصدرها وحدة البحوث
بكلية الاقتصاد والتجارة - جامعة قاريونس
بنغازى

الاشتراكات

عن كل سنة دينار ليبى واحد أو ٣ر٣٠ دولار

ثمن النسخة الواحدة ٥٥٠ درهما

ترسل طلبات الاشتراك الى رئيس التحرير (دراسات فى الاقتصاد والتجارة) كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ، بنغازى / ليبيا .

حقوق الطبع محفوظة لادارة البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة

تصـويبـات

بالغـلاف العـربى والفهـرس

مراجعة الحسابات المستخرجة من الحاسب الآلى

كذلك ص ٩ من الجانب الانجليزى

Savings which are in excess of one's needs

دراســات فى الاقتصــاد والتجــارة

مجلة نصف سنوية تصدرها وحدة البحوث بكليــة الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس ، بنغازى ، ولا تعبر الآراء التى تنشــر فى هذه المجلة الا عن رأى أصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة قاريونس ·

هيئــة التحريــر

رئيس التحرير

ابراهيم صالح الرفــادى

دكتوراة الفلسفة فى الاقتصاد

المحـــررون

خليفــة على ضــو

دكتوراة الفلسفة فى المحاسبة

بن عيسى حودانه

دكتوراة فى فلسفة التسويق

محمد محمود المكــى

زمالة مجمع المحاسبين والمراجعين القــانونيين بانجلتــرا وويلــز

علــى محمــد شــمبش

دكتوراة فى العلاقــات الدوليــة والسياسات الخــارجية

امينــة التحريــر

غــزالة ســالم البركــى

ليسانس فى علم الاجتمــاع

جميع المراسلات بما فى ذلك الكتب والدوريات ومــواد التحرير ترســل الى رئيس التحرير ، دراسات فى الاقتصاد والتجــارة ، كلية الاقتصــاد والتجارة ، جامعــة قاريونس بنغــازى ج.ع.ل.ش.ا.

المحتـــويـــات

المقـــالات	الصفحة
* القيم الاجتماعية وقياس نمط الاستهلاك ـ دراسة مقارنة **الدكتور مصطفى عمر التير**	٩
* حـول بعض معايـير النمـو الاقتصـادى **الدكتور عـلى الاسـدى**	٢٩
* مراجعة الحسابات الشهرية فى الحاسب الآلى (الكمبيوتر) الدكتور محمـد محمـود المكـى	٥٥
الملخصـــــات	
* الادخار الزائـد عن الحاجـــة **الدكتور محمـد لطفى فرحـات**	٦٣
* استخدام الاقتصاد فى السياسة الخارجيـة الليبيـة فى افريقيـا ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤م **الدكتور عـلى شـمبش**	٦٥

مقدمـــة

يسر ادارة وحـدة البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة أن تساهم فى بناء وطننا الحبيب عـن طريق نشر مجلة دراسات فى الاقتصاد والتجارة ·

وتهدف هـذه المجلة الى نشر النظريـات والدراسات الحديثة فى العلوم التجارية والسلوكية ، كما تهدف الى دراسـة المشكلات العمليـة التى تواجـه المشروعات الاقتصادية والتجارية فى وطننا العربى ·

ونحن نرحب بانتاج القراء وملاحظاتهم حول ماينشر من بحوث فى هذه المجلة آملين أن نكون همزة وصل بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والتجارية فى الوطن العربى ·

(رئيس التحرير)

القيم الاجتماعيـــة وقياس نمط الاســـتهلاك

دراســـة مقارنـــــة *

مصطفى عمر التير **

مقـدمـــــــة :

يوجـه الباحثون المهتمون بدراسة الاتجاهات والميول فى مجـال العلوم الاجتماعية عناية خاصة لتطوير مقاييس قادرة على القياس الموضوعى للظاهرة الاجتماعية · ويتكون المقياس عادة من عدد من الاسئلة أو العبارات ويستدعى الامر الاجابـة على الاسئلة والموافقة أو المعارضـه مع العبارات ويفترض أن تتعلق جميـع الاسئلة والعبارات باتجاه اجتماعـى واحد · وتتركب الاسئلة والعبارات من ألفاظ مألوفة فى اللغة السائدة ·

ويتطلب تطوير أى مقياس مجهودا مضنيا وعناية فائقة ليحوز المقياس على درجـة عاليـة ومناسبة من الثبات Reliability والصدق Validity كما يحتاج الامر الى معرفة واسعة بالمجال العلمى الذى يطور المقياس من أجله والى الملم جيـد بالدلالات والقيم الاجتماعية المرتبطة بالالفاظ اللغوية · وقـد تختلف هذه الدلالات والقيم المرتبطة باللفظ الواحد أو بالكلمة الواحدة باختلاف المجتمعات والثقافات · ولذلك كثـيرا ما يكتشف الباحثون الذيـن يترجمون بعض المقاييس لاستخدامها فى مجتمعات غريبة عن تلك التى طور فيه المقياس أن درجة الثبات ودرجة الصدق قد تنخفض عن تلك التى سجلت أول مـرة ·

---

* بحث معدل لورقـة بحث قرئت خـلال المؤتمر السنوى لجمعية جنوب الولايات المتحدة الامريكية لعلم التسويق ، مارس ١٩٧٧م ·

** استاذ علم الاجتماع المشارك ـ جامعة الفاتح ـ طرابلس ·

ولعل تطوير نظريات قادرة على تفسير الظاهرة الاجتماعية بغض النظر عن المجتمعات المختلفة هو من بين أهم الاهداف الرئيسية لنشاط المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ولذلك يعمد بعضهم الى القيام بدراسات مقارنة حتى يتمكنون من تحييد أثر العامل الثقافى الذى يختلف باختلاف المجتمعات ٠

ولكن الدراسات الامبيريقية المقارنة ليست بالامر السهل فهنالك صعوبات متعددة تحد من مجال انتشارها وتنفيذها ٠ ويرجع بعض هذه الصعوبات الى ارتفاع تكاليفها والى صعوبة وأحيانا استحالة توفر فريق من الباحثين تتوفر لديه الخبرات اللازمة لمثل هذا اللون من الدراسات والى المجهود المضنى الذى يحتاجه تطوير وحدات قياس متكافئة ٠

ويهدف هذا البحث الى توضيح أثر عدد من الاختلافات الثقافية فى ست مجتمعات على المجهودات الرامية لتطوير مقياس لنمط الاستهلاك (١)٠ وبيان علاقة القيم المتعلقة بمواد استهلاكية معينة بالتطلع والرغبة لدى أفراد المجتمع لامتلاكها ٠ والتعرض لنوع الصعوبات التى تعرقل سير التقدم فى سبيل تطوير مقاييس متحررة من الثقافة المحلية وقادرة على القياس الموضوعى للظاهرة الاجتماعية أينما وجدت ٠

مصدر البيانات :

أخذت البيانات المستعملة هنا من دراسة امبيريقية مقارنة لظاهرة التحديث Modernzation وهى دراسة تجمع مجهودات متخصصين فى علم الاجتماع ينتمون الى احدى عشرة دولة٠ ولقد تطور هذا المجهود التعاونى خلال المؤتمر السابع للجمعية الدولية للمتخصصين فى علم الاجتماع والذى عقد فى مدينة فيرنا فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٧٠م ٠ فلقد تدارس حينئذ عدد من الحاضرين ظاهرة التحديث ٠ ولاحظوا أن هذه الظاهرة قد نالت وافرا من عناية المتخصصين فى علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة من خلال دراسة

الظاهرة العامة المعروفة بالتغير الاجتماعى(٢) · ولاحظوا أيضا أنه على الرغم من هذه العناية الكبيرة فان الدراسات المقارنة لظاهرة لم تنل الاهتمام اللازم من باحثين(٣) · ولذلك قرر حوالى ٣٠ باحثا القيام بدراسة واسعة النطاق لهذه الظاهرة فى مجتمعات ذات ثقافات وايديولوجيات مختلفة · وتمكن أعضاء هذه الجماعة من عقد أربع لقاءات أخرى فى سنوات ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ · وسيعقد اجتماع اخر فى نهاية عام ١٩٧٨م ·

وكانت هذه اللقاءات عبارة عن حلقات بحث نوقش فيها عدد من جوانب مشروع الدراسة · وتقرر أن تجمع البيانات من جميع البلدان التى ينتمى اليها الباحثون على أن تجمع البيانات بواسطة استمارة مقابلة وضعت أسئلتها باللغة الانجليزية · واتفق على أن يقوم كل فريق بحث فرعى بترجمة استمارة المقابلة الى اللغة المحلية· واتفق أيضا على القيام بدراسات استطلاعية لقياس مدى ملاءمة الاستمارة وللتعرف على جوانب النقص فيها · ولقد تم حتى الان القيام بسبع دراسات استطلاعية فى كل من المجتمعات التالية :

أمريكا ، وبولندا ، وبيرو ، وفنلندا ، ونيوزيلاندا ، وليبيا ، وسويسرا ، وسنستخدم هنا البيانات التى جمعت من جميع البلدان التى ذكرت باستثناء سويسرا ويوضح جدول رقم (١) أحجام العينات الاصلية وتاريخ جمع البيانات (٥) ·

جدول رقم (١)

حجم العينة وتاريخ جمع البيانات فى البلدان الست

اسم البلد	حجم العينة	تاريخ جمع البيانات
الولايات المتحدة الامريكية	٢٠١	١٩٧٤–١٩٧٥
بولندا	٥٠	١٩٧٣
بيرو	١٣٩	١٩٧٤
فنلندا	٢٠١٦	١٩٧٢–١٩٧٣
نيوزيلاندا	١٢٠٠	١٩٧٤
ليبيا	٢٤١	١٩٧٦

مقيـاس نمـط الاستهـلاك :

اتفـق أعضاء الفريـق المشارك فى هذه الدراسـة على تعريـف لظاهرة التحديث ينص على (أنها حالة تغيير اجتماعى ويتميز التغيير بأنه من قبل السياسيـة والاقتصاديه والثقافيـة بقصـد الوصول الى النخبـة Elites أهداف واضحة تتمثل فى انتشار التعليم وانتشار الوعى السياسى والاقبال على وسائل الاعلام الحديثة والتصنيع وما شابه ذلك) (٦) · وطور عن هذا الاطار النظرى عدد من التعريفات الاجرائية · وترجمت هذه فى شـكل أسئلة لقياس عدد من مجالات الحياة المختلفة ومن بين هذه الجوانب ما يعـرف هنا بمقياس نمط الاستهلاك · ويتركب هذا المقياس من (١٣) فقرة وقد زيدت فى بعض البلدان لتصل الى (١٦) فقرة تشـير الى مـواد استهلاكية معروفـة أو أنشطة لها علاقـة مباشرة بأسلوب الاستهلاك · وتشمـل المنزل ، والسيارة وجهاز الاذاعة المرئية الملـون ، وجهاز الاذاعة المرئية العـادى ، وجهاز الاذاعة المسموعة ، والثلاجة ، وجهاز التسجيل ، وجهاز الحاكى ، ومنزل قضاء الاجازة، وجهاز الهاتف ، والرحلات الى خارج البلاد ، والاثاث الحديث ·

ورتبت هذه فى شكل جدول ، وطلب من الافراد اختيار اجابه من خمس اجابات بالنسبة لكل فقرة وهذه الاجابات الخمسة هى :

١ ـ عندى الآن ·
٢ ـ قررت أن تكون عندى خلال عام ·
٣ ـ أتمنى أن تكون عندى خلال ٥ ـ ١٠ سنوات ·
٤ ـ أتمنى أن تكون عندى ولكنـى لا أعتقـد أنه سيكـون بامكانـى الحصول عليها ·
٥ ـ لا يهمنى الحصول عليها ·

ويوضح الجدول رقم(٢)استجابات أفراد العينات الخاصة بما يمتلكونه عند اجرا الدراسة ·

ويوضح الجدول رقم (٣) النسب المئوية الذين قالوا أنهم لا يملكون تلك المواد ولكنهم عاقدون العزم على امتلاكها خلال سنة · وتضمن الجدول رقـم (٤) النسب المئويـة الذين قالوا أنهم لا يملكون تلك المـواد ولا يهمهـم أمـر الحصول عليها فى المستقبل (٧) ·

جـــدول رقـــم (٢)

المـواد الاستهلاكية التى يمتلكهـا الافـراد الآن

المـواد الاستهلاكيـــه	البلـــــــــد					
	أمريكـا ٪	بولنـدا ٪	جـيرو ٪	فنلنـدا ٪	نيوزيلاندا ٪	ليبيـا ٪
(١) شقة أو دارة *	٨١	٥٢	٤٨	٥٧	٦٦	٦٩
(٢) جهاز اذاعة مرئية	٩٤	٨٦	٣٤	٨٩	٦٥	٩٦
(٣) جهاز اذاعة مسموعة	٩٨	٨٤	٥٦	٨٩	٨٨	٩٥
(٤) ســيـــارة	٨٥	١٠	١٥	٥٦	٧٤	٥٦
(٥) منزل جيد أو أثاث حديث	٢٣	١٢	٥	٦	٩	٤٩
(٦) السفر الى الخارج	١١	١٢	٥	١٤	١١	**
(٧) براد (ثلاجه)	٩١	٦٤	٤٣	٨٩	٧٦	٩٤
(٨) مسجل أو حاكى	٨٧	٥٤	٣٥	٤٢	٨١	٨٣
(٩) خـدم منـــازل	١	١٠	٢٢	٤	٢	**
(١٠) منزل لقضاء العطلات	٥	٢	٦	٢٦	٦	**
(١١) جهاز اذاعه مرئيه ملون	٧٢	صفر	١	٣	٢	**
(١٢) جهاز هاتـف	٩٥	١٤	١٨	٨٩	٧٢	١٥

* وضعت فى أستمارة الاستبيان الشقة كفقرة منفصلة عن الدارة ٠

** يعنى هذا أن الفقرة لم يسأل عنها فى هذا المجتمع ٠

جـــدول رقـــم (٣)

المـــواد الاستهلاكيـــة التى سيمتلكهـــا الافـــراد خـــلال عـــام

المـــواد الاستهلاكية	البـلـــــــــد					
	أمريكـــا ٪	بولندا ٪	بـيرو ٪	فنلنـــدا ٪	نيوزيلاندا ٪	ليبيـــا ٪
١ـ شـقة أو دارة	٧	صفر	٣٦	٨	١٠	٤
٢ـ جهـاز اذاعـة مرئيه	٤	٤	١٥	٢	٤	١
٣ـ جهـاز اذاعـه مسموعه	١	٤	٩	* *	صفر	٣
٤ـ ســـيـارة	٢	٢	٥	٢	٦	١٠
٥ـ منزل جيد أو أثاث حديث	١٢	٤	٧	٢	٤	٨
٦ـ السـفر الى الخارج	٦	٢٠	٢٧	١٥	٢٥	* *
٧ـ براد (ثلاجة)	٤	١٤	١٢	٣	٢	
٨ـ مسجـل أو حاكـى	٢	١٨	١٤	٥	٤٥	٩
٩ـ خـدم منـازل	صفر	٢	١	١	صفر	* *
١٠ـ منزل لقضاء العطلات	١	٤	٤	٤	٤	* *
١١ـ جهـاز اذاعـة مرئية ملـون	٦	٤	١٢	١٩	٦	* *
١٢ـ جهـاز هـاتف	٣	٨	١٤	* *	٦	١٩

** يعنى هذا أن الفقرة لم يسأل عنها فى هذا المجتمع ٠

جـــدول رقـــم (٤)

المـواد الاستهلاكية التى لا يرغب الافـراد فى تملكهـا

المـــواد الاستهلاكية	البلـــــــــد					
	أمريكـا ٪	بولندا ٪	بـيرو ٪	فنلنـدا ٪	نيوزيلاندا ٪	ليبيـا ٪
١ـ شـقة أو دارة	٧٤	٤٠	٢٩	٤	٤٨	٢
٢ـ جهـاز اذاعـه مرئيه	صفر	صفر	١٥	٦	٢٣	١
٣ـ جهـاز اذاعـه مسموعه	صفر	٨	١٣	* *	٦	١
٤ـ سـيـارة	١٠	٤٠	٣٧	٢٨	٢	٩
٥ـ منزل جيد أو اثاث حديث	١	١٠	٢٣	٦٧	٤٦	١٠
٦ـ السـفر الى الخارج	٤٥	١٦	٣٧	٣١	١٣	* *
٧ـ براد (ثلاجة)	١	١٠	٣٩	٣	٦	صفر
٨ـ مسجـل أو حاكـى	١٠	١٨	١٦	٤٢	٢	صفر
٩ـ خـدم منـازل	٨٦	٦٨	٥٠	٨٧	٩٣	* *
١٠ـ منزل لقضاء العطلات	٥٤	٣٨	٣٦	٣٢	٤٨	* *
١١ـ جهـاز اذاعـة مرئية ملـون	١٣	٣٢	٣٧	٥٨	٥٣	* *
١٢ـ جهـاز هـاتف	١	٤٠	٣٠	* *	١٣	٢٢

* تعكس هذه النسب عدم الرغبة فى تملك شقة ولكن الفالبية العظمى فى العينة الامريكية
وفى نيوزيلاندا يفضلون السكن فى داره ٠

** يعنى هذا أن الفقرة لم يسأل عنها فى هذا المجتمع ٠

وكما يبدو واضحا من الجدول رقم (٢) فان الاشياء التى حازت على أعلى النسب من حيث الرغبة فى تملكها من قبل أفراد العينات الست هى جهاز الاذاعة المسموعة وجهاز الاذاعة المرئية والثلاجة والمسكن والمسجل أو الحاكى ثم السيارة · ويبدو جليا فى نفس الجدول أن أفراد العينات الست يختلفون اختلافات كبيرة بالنسبة لتملكها · فمثلا تجاوزت نسب الذين يمتلكون جهاز الاذاعة المسموعة الثمانين فى المائة فى جميع العينات باستثناء عينة بيرو حيث لم تتعد هذه النسبة السادسة والخمسين · وسجلت أعلى النسب المئوية فى العينة الامريكية حيث أفاد ٩٨٪ بأنهم يملكون هذه السلعة وحصلت العينة الليبية على المرتبة الثانية حيث أجاب ٩٥٪ من أفرادها بأنهم يملكون أجهزة ٨٨٪ وعينة بولندا على ٨٤٪ ·

ولا تبدو هذه النتائج غريبة بعد أن طورت أجهزة الاستقبال الصغيرة والرخيصة والتى أصبحت فى متناول الشخص العادى فى أغلب مجتمعات العالم · كما أن الكثير من هذه الاجهزة الصغيرة الرخيصة لا تحتاج الى توفر الطاقة الكهربائيه العادية ويمكن أن تشتغل بالبطاريات الجافة · ولقد جاءت النسبة المنخفضة فى عينة بيرو محيرة بعض الشىء ·

توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن جهاز الاذاعة المرئية واسع الانتشار· وقد حصلت العينة الليبية على أغلب النسب من حيث انتشار هذه السلعة حيث أفاد ٩٦٪ من أفراد العينة الليبية بأنهم يملكون أجهزة اذاعة مرئية · ووصلت نسبة الانتشار فى العينة الامريكيه الى ٩٣٪ وجاءت عينة فنلندا فى المرتبة الثالثة ٨٩٪ وأفاد ٨٦٪ من أفراد عينة بولندا بتملك هذه السلعة · ويبدو أن الاذاعة المرئية غير واسعة الانتشار فى نيوزيلاندا حيث لم يتجاوز عدد الذين يملكون أجهزة اذاعة مرئية ٦٥٪ وكانت هذه السلعة أقل انتشارا بين عينة بيرو فقد أقر ٣٤٪ من أفراد العينة بأنهم يملكون أجهزة الاذاعة المرئية ·

وتعكس النتائج المتمثلة فى انتشار تملك أجهزة الاذاعتين المسموعة والمرئية ظاهرة عامة تنتشر فى جميع أنحاء المعمورة · اذ تهتم الحكومات والسلطات المحلية فى كل مجتمع بتطوير وانشاء محطات الارسال المسموع والارسال المرئى · بل لعله بالامكان القول أن أول شىء تهتم به دولة حديثة الاستقلال هو انشاء محطات الارسال المسموع والمرئى · وتعتبر برامج الاذاعتين فى الكثير من المجتمعات مصدرا رئيسيا للمعلومات والارشاد والتوعية · بل أنهما فى عدد من المجتمعات المصدر الوحيد للمعلومات والاخبار والتوعية· كما تعد برامج الاذاعة المرئية مصدرا رئيسيا للترفيه فى مجتمعات كثيرة · ولعل السبب وراء شذوذ عينة البيرو عن الاتجاه الذى ساد بين أفراد بقية العينات بالنسبة لتملك جهاز اذاعة مرئية أن هذه العينة حوت قرى لا تتوفر فيها الطاقة الكهربائية ، ولا يصلها الارسال المرئى ·

ويبدو أن الثلاجة هى من أهم الادوات الكهربائية التى يقتنيها المرء عندما يبدأ مرحلة تحوله من حياة ريفية بسيطه أو حياة البادية الى حياة المدنية · وقد ظهر أن الغالبية العظمى لافراد جميع العينات باستثناء عينة البيرو يملكون الثلاجات وحصلت العينة الليبية على المرتبة الاولى من حيث ارتفاع نسبة الذين يملكون هذه السلعة فقد تبين أن ٩٤٪ من أفراد العينة يملكون ثلاجات ، وجاءت العينة الامريكية فى الترتيب الثانى بنسبة ٩١٪ ، ثم فنلندا التى وصلت فيها نسبة انتشار امتلاك الثلاجات الى ٨٩٪ ، ثم نيوزيلاندا بنسبة انتشار تعادل ٧٦٪ ، وبولندا بنسبة انتشار تعادل ٦٤٪ ومرة أخرى كانت أقل نسبة انتشار امتلاك هذه السلعة بين أفراد عينة البيرو حيث لم تتجاوز ٤٣٪ ·

وقد أفاد ٨١٪ من أفراد العينة الامريكية بأنهم يملكون بيوتا خاصة بينما كانت النسبة فى العينات الليبية والنيوزيلاندية والفنلندية والبولندية وفى البيرو ٦٩٪، ٦٦٪، ٥٧٪، ٥٢٪، ٤٨٪ على التوالى · وتجدر الاشارة هنا

الى أن سهولة وتوفر الاقتراض فى المجتمع الامريكى ساهمت فى ارتفاع نسبة عدد الذين يملكون منازل خاصة ٠

وكبقية الادوات الكهربائية الحديثة فان أجهزة التسجيل والحاكى أخذت فى الانتشار السريع خلال السنوات الاخيرة ٠ وواضح أن ٨٧٪ من أفراد العينة الامريكية يملكون هذه السلعة وجاءت العينة الليبية فى الترتيب الثانى بنسبه انتشار وصلت الى ٨٣٪ وتلتهما نيوزيلاندا بنسبة انتشار وصلت الى ٨١٪ ثم بولندا وفنلندا والبرو بنسب ٥٤٪ و ٤٢٪ و ٣٥٪ على التوالى ٠

ويزداد انتشار السيارة الخاصة فى المجتمعات المعاصرة من يوم الى آخر ٠ الا أن الهوة بالنسبة لتملك هذه السلعه كبيرة بين العينات الست ففى الوقت الذى يملك فيه ٨٥٪ من أفراد العينة الامريكية و ٧٤٪ من أفراد عينة نيوزيلاندا سيارات خاصة لم تتجاوز النسب الماثلة فى عينتى بولندا والبيرو ١٠٪ و ١٥٪ على التوالى٠وأفاد ٥٦٪ فى عينتى كل من ليبيا وفنلندا بامتلاك سيارة خاصة ٠

ويوضح الجدول رقم (٣) السلع التى للافراد رغبه أكيدة فى تملكها ٠ اذا افترض أن القول يتملك السلعة خلال سنة يعكس رغبة صادقة وتخطيطا واضحا عند الفرد بتملك السلعة ٠ وقد جاءت نسب عينة البيرو أعلى من مثثيلاتها معبرة عن درجة تطلعات الذين لا يملكون هذه السلع فى الوقت الحاضر٠

ويوضح الجدول رقم (٤) استجابات أعضاء العينات الست الخاصة بعدم الرغبة فى تملك السلع التى احتواها الجدول ٠ وقد حازت الفقرة الخاصة بالاستعانة بخدم المنازل أعلى النسب من حيث رفض هذا النوع من الخدمات وقد أعرب ٩٣٪ فى عينة نيوزيلاندا و ٨٧٪ فى عينة فنلندا و٨٦٪ فى عينه أمريكا و ٦٨٪ فى عينة بولندا عن عدم رغبتهم فى الاستعانة بخدم المنازل ٠ ولكن نصف أفراد عينة البيرو فقط هم الذين أبدوا نفس الرأى ٠ وقد أبدت

نسبة كبيرة من أفراد العينات المختلفة عدم الرغبة فى تملك منزل يخصص لقضاء الاجازات فقد أبدى هذه الرغبة ٥٤٪ من أفراد العينة الامريكية و ٤٨٪ من أفراد عينة نيوزيلاندا و ٣٨٪ من أفراد عينة بولندا و ٣٦٪ من أفراد عينة بيرو و ٣٢٪ من أفراد عينة فنلندا٠ وقد أعربت نسبة كبيرة من أفراد العينات عن عدم اهتمامها باقتناء جهاز اذاعة مرئية ملون حيث بلغت نسبة هؤلاء ٥٨٪ فى عينة فنلندا و ٥٣٪ فى عينة نيوزيلاندا ٠

وعلى الرغم من انخفاض نسبة من يملكون سيارات خاصة فى كل من بولندا وبيرو فقد أعرب ٤٠٪ منأفراد عينة بولندا و ٣٧٪ من أفراد عينة بيرو عن عدم رغبتهم فى شراء سيارة خاصة ٠

ملاحظات حول مقارنة نتائج عينات البلدان الست :

لقد مرت الدراسة التى نستخدم بياناتها بمراحل تخطيط متعددة وبذلت مجهودات كبيرة من قبل عدد من الباحثين ينتمون الى مجتمعات مختلفة٠ ومع ذلك فان مقياس نمط الاستهلاك الذى نحن بصدد ناقشته لا يصلح لقياس الفروق الفعلية بين أنماط الاستهلاك فى المجتمعات الست ٠ لقد أوضحت الارقام الواردة فى الجداول الاحصائية آنفة الذكر اختلافات بين أنماط الاستهلاك فى المجتمعات المعنية ٠ الا أن هذه الاختلافات لا ترجع كلها الى اختلافات فى نمط لاستهلاك ٠ وانما يرجع بعضها الى اختلاف الظروف الاجتماعية السائدة فى هذه المجتمعات ٠

تختلف هذه المجتمعات الست بالنسبة للنظامين الاقتصادى والسياسى اختلافات جذرية وتختلف هذهالمجتمعات بالنسبة لعدد منالصفات الديموغرافية كمتوسط دخل الفرد (٨) وحجم السكان وتوزيع الاقليات ٠ لا شك أنه لاقتناء بعض الادوات والمعدات الاستهلاكية لا بد وأن يصل دخل الفرد الى مستوى يتناسب مع أثمان هذه الادوات ٠ خصوصا وأن بعض ما احتواه الجدول

الخاص بالمعدات والسلع الاستهلاكية يعتبر مكلفا بالنسبه للفرد العادى حتى فى المجتمعات الغنيه كالسيارة مثلا الا أن مستوى الدخل ليس بالعامل الوحيد الذى يتحكم فى تملك الفرد أو تطلعه لاقتناء سيارة خاصة · اذ أن هنالك عوامل أخرى مهمة لها أثرها فى اتخاذ هذا القرار لعل اهمها توفر السلعه فى المجتمع ونوعية حاجة الفرد · فلا يتساوى الافراد فى المجتمعات الستة بالنسبة لحاجتهم لسيارة خاصة · ولعل درجة الاحتياج تبلغ أشدها فى أمريكا ونيوزيلاندا وليبيا حيث تنتشر المدينه على رقعة كبيرة من الارض وتتباعد المؤسسات وأماكن الخدمات عن بعضها ولا يتوفر نظام للمواصلات العامة على درجة عالية من الجودة · ولذلك كانت الحاجة كبيرة فى هذه المجتمعات لتملك سيارة خاصة حتى يتمكن الفرد من تاديه انشطته اليوميه العادية · وتقل حاجة الفرد الى السيارة الخاصة فى المجتمع الذى يتوفر فيه نظام جيد للمواصلات العامة أو حيث يسكن الفرد فى مجتمعات سكنية صغيرة ومتقاربة · ولذلك لا يتوقع أن تتساوى مستويات طموحات الافراد فى مثل هذين النوعين من المجتمعات· وكان أمرا طبيعيا الا يبدى عدد كبير من أفراد بعض العينات اهتماما بشراء سيارة خاصة حتى عندما طلب اليه أن يقترح أسماء الادوات والسلع الاستهلاكية التى يرغب فى شرائها اذا توفر لديه المال الكافى · فقد تضمنت الاستمارة سؤالا يقول : « اذا ربحت مبلغا من المال لم تكن تتوقعه وطلب اليك أن تصرفه فى ثلاثة مجالات فقط فاختر الثلاثة مجالات من الجدول المرفق » ويوضح الجدول رقم (٥) أجوبة أفراد العينات الست الست عن هذا السؤال · فعلى الرغم من انخفاض نسبة الذين يملكون سيارات خاصة فى عينتى بولندا وبيرو لم تحز الفقرة الخاصة بشراء سيارة الاغلبية فى الاختيارين الاولين فى كلا البلدين · وقد فازت الفقرة برأى الغالبية النسبية وهى ٢٤٪ كاختيار ثالث فى بيرو ·

وتعكس البيانات فى الجدول رقم(٥) بعض الاختلافات الموجودة فى

الصفات الديموغرافية بين المجتمعات الستة فقد اختارت أكبر نسبة فى عينتى بولندا ، وفنلندا شـراء منزل كأول اختيـار لصرف المبلغ الذى ربح • بينما يرى ما يقرب من نصف العينة الليبية صرفه على تعليم الاطفال وتتمنى أكبـر مجموعة فى عينة نيوزيلاندا أن تصرف المبلغ للسفر الى خارج البلاد وقررت أكبر نسبة فى عينة بيرو الا تجاريه ورأت المجموعةالكبرى فىالعينة الامريكية وضعه فى مصرف •

ويوضح الجدول رقم (٢) أن أعلىالنسب المئوية للاستعانة بخدم المنازل كان من حظ عينة البيرو حيث وصلت هذه النسبة الى ٢٢٪وتمثل هذه النسبة رقما فعليا يفوق الارقام الفعلية فى المجتمعات الاربعة الاخرى مجتمعة•ويوضح الجدول رقم (٤) أن نصف عينـة بـيرو فقط هم الذين قالوا بعـدم حاجتهـم للاستعانة بخدم لمنازل • واذا جمعنـا نسبتى الذين عنـدهم خـدم منازل مع أولئك الذين يتطلعون للاستعانة بخدم المنازل لوجدنا أن نسبة من لا تهمـه الاستعانة بخدم المنازل اطلاقا فى عينة بـيرو لا يتعدى ٢٨٪ فى مقابل ٩١٪ فى عينة نيوزيلاندا و ٨٥٪ فى عينة أمريكـا و ٨٤٪ فى عينة فنلندا و ٥٨٪ فى عينة بولندا • ويرتبط توفر خدم المنازل فى الكثير من المجتمعات بمستوى الدخل أى تسود هذه الظاهرة بين الموسرين اقتصاديا من أسر المجتمع • ولكن لا يبدو أن مثل هذا الفرض يصدق فى حالة مجتمع البيرو• اذ أن متوسط دخل الفرد فى عينة البيرو يقـل كثيرا عن متوسطات الدخول فى العينات الخمسـة الاخرى • ولعل ارتفـاع نسبة البطالة وتوفر اليد العاملة وكبر حجم الاسـرة وعدم توفر المعدات والادوات المنزلية الحديثة ساعد على ارتفاع نسبة الاسـر التى تستعـين بخدم المنازل والى ارتفاع مستوى تطلعات الاسـر الاخرى فى هذا الخصوص •

ويبدو جليـا فى هذا الجدول رقم (٥) أن السفـر الى الخارج هو أهـم الانشطة التى سيوظف فيهـا مبلغ المال الذى افترض ربحـه بالنسبة لافراد

جدول رقم (٥)

الاختيارات الثلاثة للسلع الاستهلاكية فى حالة ربح مبلغ من المال لم يكن متوقعا

السلعة المختارة	البلد	أمريكا ٪	بولندا ٪	بيرو ٪	فنلندا ٪	ليبيا ٪	نيوزيلاندا ٪
١ـ شراء سيارة	١	٤	٨	٤	٣	٥	صفر
	ب	١٠	٨	١٢	٥	٨	١٦
	٧٪	١١	١٢	٢٤	* *	١٣	٤
٢ـ السفر الى الخارج	١	٩	١٠	٤	٧	٤	٣٧
	ب ٧٪	١٢	٨	٩	١٠	٥	٢٣
		٩	١٢	١٥	* *	٨	١٣
٣ـ مواصلة التعليم	١	٤	٨	١٨	٦	١٤	٦
	ب	٥	١٦	١٦	١١	١٢	٩
	٧٪	٩	١٨	٥	* *	١٤	١٣
٤ـ الاتجار بالمبلغ	١	٩	صفر	٣٤	١٠	٤	١٨
	ب ٧٪	١٠	٦	٢٤	١٢	١٠	٩
		١٠	٤	٩	* *	١٥	٦

٥ـ شراء منزل	أ	١١	٣٤	٩	٤٣	٢١	١٤				
	٪	٩	١٢	١٠	١٢	١٨	١١				
		٩	١٦	١٥	**	٩	٩				
٦ـ صرفه على القمح الخاصة	أ	٢	**	٤	١	١	٢				
	٪	٦	**	٨	٢	٧	٤				
		١٠	**	٩	**	٩	١١				
٧ـ تعليم الاطفال	أ	٢٢	١٤	٢٥	١٧	٤٤	١١				
	٪	٢٢	٢٤	١٤	٢٢	٢٧	٦				
		١١	٨	٤	**	١٠	١١				
٨ـ وضعه فى مصرف	أ	٢٩	٢٠	٢	٩	١	١٣				
	٪	١٩	١٦	٦	٢٣	٧	١٣				
		٢٥	١٦	١٠	**	١٠	٤				
٩ـ التوقف عن العمل والعيش من المبلغ	أ	٧	٦	صفر	٥	٦	٩				
	٪	٤	٢	١	٣	صفر	صفر				
		٣٦	٤	٩	**	١	٤				

** يعنى هذا أن الفقرة لم يسأل عنها ل هذا المجتمع .

أ ـ الاختيار الاول .

ب ـ الاختيار الثانى .

جـ ـ الاختيار الثالث .

عينة نيوزيلاندا · فقد فاز هذا المجال باختيار الاغلبية بالنسبة للاختيارات الثلاثـة ·

ولعل هذا يرجـع الى أن غالبيـة سكان نيوزيلاندا ينحـدر من أصـل بريطانى(٩)· وكذلك لا يزال يرتبط هؤلاء السكان بالمجتمع البريطانى بروابط اقتصادية وثقافية قويـة · ويبدو أن غالبية سكان نيوزيلاندا يتمنى السفر من حين الى آخر ليتصل بالمجتمعات التى يبتعد عنها جغرافيا ويتقارب معهـا ثقافيا · ولذلك تميزت عينة نيوزيلاندا بظهور رغبة قوية بين أفرادها لصرف ما قـد يربح من مبالغ ماليـة للسفر الى الخارج · ومثل هذه الظروف ليست موجودة فى بقية المجتمعات المشاركة فى الدراسة·بل أنه يسود بعضها أنظمة لا تشجع سفر المواطن الى الخارج وتجعله أمرا يكاد يكون مستحيلا · ولذلك لا يفيـد النظر الى هذا النشاط الاستهلاكى من زاويـة واحدة كمـا لا يجـدى استخدام مقيـاس موحـد بالنسبة لهـذا النشاط الاستهلاكى فى مجتمعـين يختلفان اختلافات جذريـة بالنسبة للقيمـة الاجتماعية التى يعطيها المجتمع لسفر مواطنيه الى الخارج ·

خـاتمـــــــة :

ان سلوك الاستهلاك نمـط هام من أنماط السلوك البشرى • ويستحق هذا النمط عناية الباحثين ولكى يمكن تطوير مقياس مقارن فان الامر يستدعى القيـام بدراسات تمهيديـة لمعرفـة القيم الاجتماعية المرتبطـة بكل سلعـة استهلاكية فى كل مجتمع مشارك فى الدراسـة • ومن ثم يمكن تطوير نظام أوزان تحـدد من خلاله القيـم النسبيـة للسـلع وللانشطة الاستهلاكية فى المجتمعات المختلفة(١٠) •

وتؤخذ هذه الاوزان فى الحسبان عند مقارنـة تملك الافـراد للسلـع الاستهلاكية أو مستوى تطلعاتهم لتملك هذه السلع فى المجتمعات المختلفة •

ان الاتجاه نحو الدراسات المقارنة فى مجـال العلوم الاجتماعية اتجاه فى الطريق الصحيح • ويأمـل المـرء أن تؤدى الدراسات المقارنة المتعددة الى تحسـين المقاييس الاجتماعية والى تطوير وسائـل ومناهج بحث موضوعية لا تتأثر بقيم ثقافـة واحدة معينـة وانما تصلح لقياس الظاهرة الاجتماعية بغض النظر عن البيئة الجغرافية التى فيها الظاهرة •

الهـــوامش

١ ـ نقـول : « مقياس نمـط الاستهلاك » تجاوزا لأن المقياس الذى يناقش هنا لا يصلح أن يقيس نمط الاستهلاك بصفة عامة وانما يختص بقياس جانب من جوانب نمـط الاستهلاك متمثلا فى التملك والرغبـة والتطلع لتملك عدد معـين من المواد الاستهلاكية وعدد من الانشطة ذات العلاقـة المباشرة بنمط الاستهلاك ٠

٢ ـ للتدليل على عنايـة الباحثين بظاهرة التحديث نشـير الى أن عناويـن البحوث فى هذا المجال اذا جمعت فانها تخرج فى شـكل كتاب يحتوى على مئات الصفحات٠وكمثال لما نقول يمكن الرجوع الى المصدر التالى :

John Broad, The Process of Moderinzation-An Annotated Bibliograhy on the sociocultural Aspects of Development, Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1970

٣ ـ لم تجر حتى الان الا دارستين عامتين مقارنتين وهما :

Daniel Lerner, The passing of traditional Sociaty, New York : Free Press, 1958,. Alex Inkles and David H. Smith, Becoming Modern; Individual Change in six Developing Countries. Cambnidge Mass: Harvard University press, 1974.

٤ ـ نظرا لكبر حجم عينتى فنلندا،ونيوزيلندا فقد استحدثت عينة عشوائية من كل منهما مائتى فرد ٠

٥ ـ أشـرف الباحث بالتعاون مع الدكتور ياسـين الكبـير والدكتور شعيب المنصورى على الدراسة فى المجتمع الليبى ٠ وموّل معهد الانماء العربى بطرابلس الدراسة ، وقدمت جامعة قاريونس ببنغازى مساعدات فنيـة

متنوعة · ويشكر الباحث المسئولين فى معهد الانماء العربى وفى جامعة قاريونس على التمويل وعلى المساعدات الفنية ·

(6) Zdenek Suda Et. Nal. Socio - Economic Systems and Modern Orientations : An International Cooperative Inquiry, Pittsburgh: University of Pittsburgh Center for Urban Research, 1975; P. 25.

٧ ـ للحصول على تفصيلات أكثر راجع :

Mustafa O. Attir; Attitudes Toward Modernzation in Libya: Data from a Pilot Study, Pittsburgh: University of Pittsburgh Center for Urban Research, 1977.

٨ ـ لقد كان متوسط دخل الفرد فى عام ١٩٧٥م محسوبا بالدولار الامريكى بالنسبة لامريكا (٧١٢٠) وليبيا (٥٥٣٠) وفنلندا (٥٤٢٠) وبولندا (٢٦٠٠) وبيرو (٧٢٠) ونيوزيلاندا (٤٢٨٠) أخذت هذه الارقام من :

World Bank, World Bank Atlas, Washington, 1977,P.6.

٩ ـ ينحدر حوالى ٩٠٪ من سكان نيوزيلاندا من أصل بريطانى · راجع :

The World Almanac and Book of Facts, New York: Newspaper Enterprise Association, Inc., 1978, P. 561.

١٠ـ يشابه ما يشير اليه الباحثان بوزرسكى وتون فى نقاشهما لضرورة تحديد معامل الصدق بالنسبة لكل تعبير يدخل فى مقياس فى كل ثقافة على حدة من ثقافات المجتمعات التى تدرس فيها الظاهرة · راجع :

Adam Poseworski and Henry Tune, The Logic of Com-Parative Social Inquiry,New York:Jhon Wiley and Sons, 1970, PP. 106 — 110.

وأيضا :

Mustafa O, Attir, OP. CIT, PP. 79 — 81.

حـــول بعض معـايـير النمـــو الاقتصـادى

الدكتور/على الاسدى*

لقد كان ومايزال وضع معيار محدد يمكن بواسطته وضع علامات فارقة على البلدان الاكثر تطورا فى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعيـه ، أحـد الموضوعات التى ما انفكت تعالجها الدراسات الاقتصادية المتخصصة بالتنمية الاقتصادية. فالتطور الذى هو عملية مستمرة يخضع لتفاعلاته كافة المجتمعات فى كوكبنـا من مختلف الالوان والاجناس والاديـان والتاريخ حافل بما فيه الكفايـة باتجاهات هذا التطور وأبعاده ومظاهره الاقتصادية والاجتماعية .

ان كافـة المجتمعات البشرية ساهمت بقـدر ما فى تطوير الادب والفن والاقتصاد والاجتماع خلال تاريخ وجودها مما يعتبر الان جزءا من الحضارة الانسانية . ولم يرتبط التقـدم الذى أحرزته المجتمعات المختلفة فى مجـالات حياتها المختلفة بعدد السكان ولا بمساحات أراضيها ولا بما تملكه من ثروات ماديـة وبشـرية . فالتقـدم الاقتصادى والاجتماعـى الذى سـجله التاريخ للصينيين قبل الميـلاد وللعرب والفرس ابان عصر الاسلام الذهبى ، لم يكـن قـد ارتبط بحجم السكان ولو كان كذلك ، لما أدرجت حاليـا الصين بسكانها الذى يقترب عددهم من المليار والبلدان العربيـة والاسلامية فى عداد البلدان الاقل تطورا ولما استطاعت بلدانا كثيرة فى أوربا أو أميركا أن تحقق ما وصلت اليه الان من تقـدم اقتصادى واجتماعى . كما أن العديـد من البلدان صنفت باعتبارها متخلفـة اقتصاديا ، برغم ما تملكـه من ثروات كالبلدان المنتجـة

*أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد فى كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة قاريونس .

للمـواد الاولية مثل النفط الخام والنحاس والقصدير والكبريت والفوسفات ٠ وان كثـيرا من هذه البلـدان وكذلك بلـدان أخرى فى العالم تحوز على أراض شاسعة تفوق مساحة بعضها عـدة دول مجتمعة فى أوربـا هى أعلى مستوى فى مجال العلم والادب والفن والتكنولوجيا وفى نواحى الاقتصاد ٠ وبناء على هذا فانه لا يمكـن كما لا يصح ربـط وصـف التقـدم أو التخلف الاقتصادى والاجتماعى بأى من المعايـير الثلاثة أعلاه والتى هى حجم السكان ، المـواد الاولية أو الرقعـة الجغرافية ٠ ولهذا السبب نحن أكثر ميـلا للاعتقـاد بأن التخلف أو التقدم وهما ظاهرتان لعملية واحدة هى التطور ، لا يمكن فصلهما عن جهـود المجتمع التى بذلت لاجـل الوصول الى مرحلة ما من هذا التطور ٠ وعمليـة التطـور هذه بسبب كونهـا تتأثر بل وتخضع للظروف المحيطـة ، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو طبيعية والتى تتباين من بلد الى اخر ، فان حصيلتها بنـاء على ذلك ، ستختلف من بلد الى بلد أيضا ويمكـن القول بعد ذلك أن ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى التى تميز بلدان عديدة فى العالم ، ماهى الا حصيلة عمليـة التطور العلمـى والاجتماعى والسياسى التى مرت بها مجتمعات البلدان هذه خلال الفترة الزمنية الماضية ٠ ووصف بلدان بعينها بالتخلف يعود الى أن مكونات حصيلة التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والعلمى هى أصغر حجما وأقل تنوعا وأدنى نوعا عن حصيلة تطور بلـدان أخرى ٠ ويجـدر بنا هنا أن نؤكـد أن حصيلـة التطـور الاقتصادى والاجتماعى تصبح من يوم الى يوم أكثر تعقيدا بسبب الاهمية الكبيرة التى تعطـى فى عصرنا الحالى الى الجانب النوعـى لهـذه الحصيلـة اضافـة الى مكوناتها وزنا وتعددا ٠

ومما يلاحظ أن حصيلة التطور التاريخى التى تحقق فى بلدان عديدة قد شملت منجزات كبرى فى مجال العلوم والتكنولوجيا وفى الادب والفن ، كما تزخر أيضا بمنجزات تخص نظم الحياة فى تلك المجتمعات وحقوق المواطنين

التى حوتها دساتـيرها من خلال تشريع متطور · وتشمل أيضا نظما للعمـل والتقاعد والضمان الاجتماعى والامومة والطفولة وكذلك تشريعات فى المساواة والعدالة وحريـة الفكر والعمـل والموقف من المرأة ودورها فى المجتمع والنشاط الاقتصادى والاجتماعى ·

ان هذا التصنيف لبلدان العالم بناء على حصيلتها فى التطور التاريخى فى كل مجالات الحياة الانسانية ، يشوبه التعقيد ، وان وضع حدود أو معايير لدرجة أو وزن هذا التطور بناء على الحصيلة المتحققة ، أمـرا بالغ الاهميه اذ أن ذلك سيساعد كثيرا على توجيه الانظار نحو الوسائل الضرورية لتسريـع عملية النمو فى البلدان الاقل تطورا ·

ان أحـد المظاهر البارزة فى حصيلة تطور بلدان العالم هى تلك التغيرات الهيكلية التى أحدثتهـا فى بنيتها الاقتصادية والمتمثلة فى علاقات القطاعات الاقتصادية ببعضهـا البعض ومركز كل منهـا فى اقتصاد الدولة ، وتوزيـع السكان والقـوى العاملة بـين هذه القطاعات وفروعها فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ·

لا بد من استعراض بعض المؤشرات عن تطور البنيـة الاقتصادية فى بلدان عديدة ليكون بالامكان المقارنة ، وبالتالى تحديد البلدان التى استطاعت اكثر من غيرها احداث تقدم فىالبنيان الاقتصادى والاجتماعى لصالح التنمية·

أدناه جدولا يتضمـن احدى وعشرون دولة أوربيـة وأميركية موضوع المقارنـة الاوليـة ·

جـــدول رقـم (١)

معـدل نمـو السكان ودور التجارة الخارجية فى الدخل القـومى وتوزيـع العمالـة بين القطاعات الاقتصادية ٪ للفتـرة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥

اسـم البلد	الخدمات	الصناعة	الزراعه	دور الصادرات من الدخل القومى	دور الواردات فى الدخل القومى	معدل زيادة ٥٥/٦٥م
استراليا	٣٠ر٩	٤٨ر٨	٢٠ر٣	١٧ر٣	٢٢ر٧	٠ر٤
بلجيكـا	٤٧ر٨	٤٦ر٥	٥ر٧	٣٧ر٨	٣٧ر٨	٠ر٧
كنـــدا	٦٥ر٢	٢٣ر٧	١٠ر١	١٦ر٨	١٦ر٥	٠ر٢
الدينمارك	٤١ر٥	٤١ر٨	ـ١٧ر	٢٢ر٨	٢٨ر١	٠ر٧
فرنســا	٤١	٤٠ر٧	١٨ر٢	١٠ر٧	١١ر٠	١ر٢
ألمانيا الغربية	٣٩ر٤	٤٩ر٥	١١ر١	١٥ر٩	١٥ر٥	١ر٢
اليونـان	٢٥ر٢	٢٠ر١	٥٤ر٧	٦ر٢	١٧ر٧	٠ر٧
اسـلندا	٣٩ر٨	ـ٤١ر	١٩ر٢	٢٧ر٤	٢٩ر١	ـ٢ر
ايـرلندا	٣٩ر٧	٢٧ر٩	٣٢ر٤	٢٣ر٨	٣٧ر٢	٠ر٢
ايطاليـا	٣٣ر٣	٤٠ر٦	٢٦ر١	١٢ر٧	١٢ر٩	٠ر٧
اليابـان	٤٢ر٣	٣٢ر٢	٣٥ر٥	١٠ر١	٩ر٨	ـ١ر
لوكسمبرك	٤٠ر٨	٤٥ر٧	١٣ر٥	٣٧ر٩	٣٧ر٨	٠ر٨
هولنـدا	٤٦ر٢	٤٤ر٣	٩ر٥	٣٣ر٥	٣٩ر١	١ر٣
النرويج	٤٤ر٨	٣٥ر٤	١٦ر٨	٢٠ر٦	٣١ر٥	٠ر٨
البرتغال	٢٦ر٩	٣١ر٥	٤١ر٦	١٤ر٧	٢٣ر٢	٠ر٦
اسبانيا	٣٠ر٥	٣٤ر٤	٣٥ر١	٥ر٠٤	٢٢ر٧	٠ر٨
السويـد	٤٠ر٨	٤٠ر٦	١١ر٥	٢٠ر٦	٢٢ر٧	٠ر٦
بريطانيا	٤٩ر٢	٤٧ر٥	٣ر٥	٥ر٠٦	٧ر١	٠ر٦
تركيـــا	١٢ر٥	١٢ر٥	٧٥ر٣	١٣ر٨	١٦ر٣	٢ر٩
الولايات المتحـدة	٦٠ر٩	٣٢ر٧	٦ر٤	٣ر٩	٣ر١	١ر٦
سويسرا	٣٩ر٢	٥١ر٦	٩ر٢	٢١ر٥	٢٦ر٦	١ر٨

المصـــــــدر : The Oeco observer No. 26 Febroar 1967.

من الجدول أعـلاه يمكن ملاحظـة مايلى :

١ ـ ان نصيب قطـاع الزراعـة وفروعها من القوى العاملة ، أقل من نصيب الصناعـة والخدمات وذلك فى البلدان التى قطعت شوطـا بعيـدا فى التصنيع • وتزداد نسبة العاملين فى قطاع الخدمات فى البلدان الاكثر استعمالا للتكنولوجيا المتطورة فى مجالات النشاط الاقتصادى كالصناعه والبناء والزراعـة فى وقت نلاحظ العكس فى البلدان الاقل تصنيعا مثل اليونان واسبانيا والبرتغال وتركيا حيث تحتل الزراعة المقـام الاول فيما يخص حجم العاملين من مجمل القوى العاملة فى البلاد •

وعلى سبيل المثال يشكل العاملون فى الزراعة فى المملكة المتحدة أقـل نسبة فى العالم وهى ٥ر٣٪ فى وقت يشكل العاملون فى الخدمات ٤٩٪ وفى الصناعـة ٤٧٪ من مجموع العاملـين عموما بينما نرى أن نسبـة العاملين فى الزراعـة فى تركيـا تصل الى حوالـى ٧٥٪ وفى الصناعة والخدمات ٥ر١٢٪ من مجموع العاملين -

٢ ـ ان نسبة الواردات والصادرات فى الدخول القومية للبلدان المصنعه تكاد تكون متساية ومن جهة أخرى لا تشكل نسبه عالية فيها • وتبلغ هذه النسبة فى المتوسط فى الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ حوالى ١٧٪ وعند النظر الى دول المجموعة على انفراد نلاحظ مثلا : ان الصادرات تشكل ٩ر٣٪ من الدخل القومى فى الولايات المتحدة الامريكية وفى بريطانيـا ٦ر٥٪ وفى اسبانيا ٤ر٥٪ واليونان ٢ر٦٪ •

ولهذه النسب المنخفضة دلالاتها الايجابية ، ذلك لان اقتصادا لا يعتمد اعتمادا كبيرا أو كليا على السوق الخارجى يكون أقـل تعرضا للهزات وعـدم الاستقرار اللازمـة لهـذه السوق • وبذلك لن تكـون العمالـة ومستويات الدخـل فى هذه البلدان معتمـدة فى الغالب على أسـواق

التصـدير · وتعنى أيضا أن التجارة الخارجية فى أغلب هذه البلدان لا تشكل عبئا على الاقتصاد ·

٣ ـ بينما من الجانب الثانى نرى ن البلدان الاقـل تصنيعا من غـيرها فى المجموعة هى أكثر اعتمـادا على السوق الخارجى فى توريـد مختلـف السلع والخدمات وذلك واضح من الحيز الكبير الذى تشغله الـواردات فى الدخل القومى مقارنة بصادراتها الى الخارج · وتزداد هذه الظاهرة وضوحا كلما انخفضت درجة التصنيع ·

أى يزداد الاعتماد على الخارج فى توريد مختلف السلع والخدمات نظرا لتخلف الصناعة المحلية والانتاج المحلى عموما ·

وكثيرا ما يلازم هذا الوضع عجـزا فى الموازيـن التجارية لهذه البلدان وهذه واحدة من أهم سمات التجارة الخارجيه فى البلدان الاقل تطورا ·

٤ ـ ان تزايد السكان ينمـو بمعدلات منخفضة فى أكثرية البلدان المصنعة موضوع الدراسة حيث سنأتى الىالكلام تفصيلا فىالصفحات التالية · المهم القول أن هذه النسب المنخفضة لتزايد السكان تسمح بقسط أكبر من رأس المال والدخل للفـرد الواحد من سـكان هذه البلـدان وبالتالى زيادة معـدلات تكويـن رأس المال · حيث على العكس تـؤدى الزيادة السريعة فىالسكان الى تخفيض معدلات تكوين رأس المال والى تخفيض الدخل الحقيقى للفرد أحيانا ·

ولاجل الوقوف على مايدعم الرأى السابق لابـد لنا من استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم أجمع دون التركيز على دول بعينها · حيث نتمكن بعدها من وضع بعض العلامات الفارقة التى تميز بين دول أو مجموعات من الـدول أعلى أو أقـل تطـورا فى مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ·

بعض المؤشرات عن السكان ومتوسط دخل الفرد في عام ١٩٧٦م

بلدان العالم	عدد السكان بالمليون	الزيادة السنوية للالف من السكان	الوفيات فى السنة للالف من السكان	معدل الزيادة السنوية ٪	السنوات اللازمة لمضاعفة السكان	عدد السكان عام ٢٠٠٠ بالمليون	السكان تحت عمر ١٥ للالف	السكان فوق عمر ٦٤ للالف	متوسط الحياة	نسبة سكان الحضر الى الريف	متوسط دخل الفرد بالدولار الامريكى	معدل نمو دخل الفرد ٪
العراق	١١ر٨	٤٤	١١	٣ر٢	٢٢	٢٤ر٣	٤٨	٣	٥٣	٦٤	١٢٨٠	٤
الجزائر	١٧ر٨	٤٨	١٥	٣ر٢	٢٢	٣٦ر٥	٤٨	٣	٥٣	٥٢	٧٨٠	١ر٣
مصر	٣٨ر٩	٣٦	١٢	٢ر٣	٣٠	٦٣ر٩	٤١	٣	٥٢	٤٥	٣١٠	١ر٥
ليبيا	٢ر٧	٤٨	٩	٣ر٩	١٨	٥ر٢	٤٩	٤	٥٥	٣٠	٥٠٨٠	١٢ر٥
المغرب	١٨ر٣	٤٨	١٦	٣ر٢	٢٢	٣٥ر٥	٤٦	٢	٥٣	٣٨	٤٧٠	١ر٨
السودان	١٦ر٣	٤٨	١٨	٣	٢٣	٣٢ر٧	٤٥	٣	٥١	١٣	٢٩٠	١ر٧
تونس	٦	٢٤	١١	٢ر٣	٣٠	١٠ر٨	٤٥	٤	٥٥	٤٧	٧٦٠	٣ر٩
موريتانيا	١ر٤	٤٥	٢٥	٢	٣٥	٢ر٤	٤٢	٦	٣٨	٢٣	٣١٠	٣ر٨
الصومال	٣ر٤	٤٧	٢٢	٢ر٦	٢٧	٦ر٥	٤٥	٢	٤١	٢٨	١٠٠	٠ر٣-
البحرين	٠ر٣	٤٣	٨	٣ر٥	٢٠	٠ر٦	٤٤	٣	٦٣	٧٨	٢٤٤٠	-
الاردن	٢ر٩	٤٨	١٥	٣ر٣	٢١	٥ر٩	٤٨	٣	٥٣	٤٢	٤٦٠	٠ر٩

بعض المؤشرات عن السكان ومتوسط دخل الفرد فى عام ١٩٧٦م

بلدان العالم	عدد السكان بالمليون	الزيادة السنوية للالف من السكان	الوفيات فى السنة للالف من السكان	معدل الزيادة السنوية ٪	السنوات اللازمة لمضاعفة السكان	عدد السكان عام ٢٠٠٠ بالمليون	السكان تحت عمر ١٥ للالف	السكان فوق عمر ٦٤ للالف	متوسط الحياة	نسبة سكان الحضر الى الريف	متوسط دخل الفرد بالدولار الامريكى	معدل نمو دخل الفرد ٪
الكويت	١ر١	٤٤	٥	٣ر٩	١٨	٢ر٩	٤٤	٢	٦٩	٥٦	١١٥١٠	–
لبنان	٢ر٨	٤٠	١٠	٣	٢٣	٥ر٦	٤١	٥	٦٤	٦٠	١٠٧٠	٣ر١
عمان	٠ر٨	٥٠	١٩	٣ر١	٢٢	١ر٦	–	–	–	٥	٢٠٧٠	–
السعودية	٧ر٦	٥٠	٢٠	٢ر٩	٢٤	١٤ر٨	٤٥	٣	٤٥	٢١	٣٠١٠	٨ر٤
سوريا	٧ر٨	٤٥	١٥	٣	٢٣	١٦	٤٩	٤	٥٧	٤٦	٨٦٠	٤
دولة الامارات	٠ر٢	٥٠	١٨	٣ر٢	٢٢	٠ر٥	–	–	–	٥٢	١٠٤٨٠	–
اليمن الشمالى	٥ر٦	٥٠	٢١	٢ر٩	٢٤	١١	٤٥	٣	٤٥	٩	٢١٠	–
اليمن الديمقراطى	١ر٨	٥٠	٢١	٢ر٩	٢٤	٣ر٥	٤٨	٤	٤٥	٣٣	٢٤٠	–
بنين	٣ر٣	٥٠	٢٣	٢ر٧	٢٦	٦	٤٦	٤	٤١	١٤	١٤٠	٧ر٠
غانا	١٠ر٤	٤٧	٢٠	٢ر٧	٢٦	٢١ر١	٤٧	٤	٤٨	٣١	٤٦٠	٢ر٠–
غينيا	٤ر٧	٤٧	٢٣	٢ر٤	٢٩	٢٨ر٥	٤٣	٣	٤١	٢٠	١٣٠	–

ساحل العاج	٧	٤٦	٢١	٥ر٢	٢٨	١٣ر٢	٤٣	٣	٤٤	٢٠	٥٠٠	٣ر٥
مالـــى	٩ر٥	٥٠	٢٦	٤ر٢	٢٩	١١	٤٩	٢	٣٨	١٣	٩٠	٩ر٠
النيجـــر	٩ر٤	٥٢	٢٦	٧ر٢	٢٦	٩ر٦	٤٣	٣	٣٨	٩	١٣٠	ـ١ر٨
نيجيريا	٦ر٦٦	٤٩	٢٣	٧ر٢	٢٦	١٣٤ر٩	٤٥	٢	٤١	١٨	٣١٠	٢ر٨
فولتا العليا	٦ر٤	٤٨	٢٦	٣ر٢	٣٠	١١	٤٣	٣	٣٨	٤	٩٠	ـ١ر٠
تنزانيـــا	١٦	٤٧	٢٢	٥ر٢	٢٨	٣٣ر١	٤٧	٣	٤٤	٧	١٧٠	٦ر٢
أوغنـــدا	١٢ر٤	٤٣	١٦	٧ر٢	٢٦	٢٤ر٧	٤٤	٣	٥٠	٧	٢٥٠	١ر٨
غامبيـــا	٦ر٠	٤٢	٢١	١ر٢	٣٣	٩ر٠	٤١	٢	٤٤	١٤	١٩٠	ـ
غينيا بيساو	٥ر٠	٤٠	٢٥	٥ر١	٤٦	٨ر٠	٣٧	٤	٣٨	٢٣	٣٩٠	ـ
ليبريـــا	٧ر١	٥٠	٢١	٩ر٢	٢٤	٣	٤٢	٣	٤٥	٢٨	٤١٠	٢ر٢
السنغـال	٣ر٥	٤٦	٢١	٥ر٢	٢٨	٩ر٣	٤٣	٣	٤٤	٣٢	٣٧٠	ـ١ر١٠
سيرليـون	٢ر٣	٤٥	٢١	٤ر٢	٢٩	٨ر٥	٤٣	٣	٤٤	١٥	٢٠٠	١ر٦
التوكـــو	٣ر٢	٥١	٢٣	٧ر٢	٢٦	٤ر٦	٤٦	٣	٤١	١٥	٢٧٠	٤ر٤
بوروندى	٩ر٣	٤١	٢٠	١ر٢	٣٣	٧ر٢	٤٤	٢	٤٠	٢	١٠٠	١ر٣
بوموروس	٣ر٠	٤٥	٢٠	٥ر٢	٢٨	٥ر٠	٤٣	٣	٤٦	١٠	٢١٠	ـ
اثيوبيـــا	٢٩ر٤	٤٣	١٨	٥ر٢	٢٨	٥٣ر٨	٤٤	٣	٤٢	١٢	١٠٠	٢ر٢
كينيـــا	٢٤ر٤	٤٩	١٦	٣ر٣	٢١	٣١ر٥	٤٦	٣	٥٠	١٠	٢٢٠	٣ر٢

بلـدان العالم	عدد السكان بالمليون	الزيادة السنوية للالف من السكان	الوفيات فى السنة للالف من السكان	معدل الزيادة السنوية ٪	السنوات اللازمة لمضاعفة السكان	عدد السكان عام ٢٠٠٠ بالمليون	السكان تحت عمر ١٥ للالف	السكان فوق عمر ٦٤ للالف	متوسط الحياة	نسبة سكان الحضر الى الريف	متوسط دخل الفرد بالدولار الامريكى	معدل نمو دخل الفرد ٪
مدغشقر	٧ر٩	٥٠	٢١	٢ر٩	٢٤	١٦ر٤	٣٥	٣	٤٤	١٤	٢٠٠	١ر٠
موريشولى	٠ر٩	٢٥	٨	١ر٧	٤١	١ر٢	٤١	٤	٦٣	٤٤	٥٨٠	—
رينبـــون	٠ر٥	٢٨	٧	٢ر١	٣٣	٠ر٧	٤٣	٤	٦٣	٥١	١٥٠٠	—
رواندا	٤ر٥	٥١	٢٢	٢ر٩	٢٤	٨ر٧	٤٤	٣	٤١	٣	٩٠	ـ٢ر٠
زامبيـــا	٢ر٥	٥٠	١٩	٣ر١	٢٢	١١ر٣	٤٦	٣	٤٦	٣٦	٥٤٠	٢ر٣
أنكـــولا	٦ر٣	٤٧	١٤	٢ر٣	٣٠	١١ر٧	٤٢	٣	٣٨	١٨	٦٨٠	٣ر٧
موزامبيق	٩ر٥	٤٣	٢٠	٢ر٣	٣٠	١٧ر٤	٤٣	٣	٤٤	٦	٣١٠	٢ر٨
الكاميرون	٦ر٧	٤٠	٢٢	١ر٨	٣٨	١١ر٦	٤٠	٣	٤١	٢٠	٢٧٠	٤ر٤
أفريقيا الوسطى	١ر٩	٤٣	٢٢	٢ر١	٣٣	٣ر٣	٤٢	٣	٤١	٣٦	٢٣٠	٠ر٤
الكونغو الشعبية	١ر٤	٤٥	٢١	٢ر٤	٢٩	٢ر٧	٤٢	٣	٤٤	٤٠	٥٠٠	٢ر٨
الغابـــون	٠ر٥	٣٢	٢٢	١	٧٩	٠ر٧	٣٢	٤	٤١	٣٢	٢٤٤٠	—

بوتسوانا	٠ر٧	٤٦	٢٣	٢ر٣	٣٠	١ر٤	٤٨	٦	٥٦	١٢	٣٣٠	–
ملاوى	٥ر٣	٤٨	٢٤	٢ر٤	٢٩	٩ر٩	٣٥	٣	٤٣	١٠	١٥٠	٣ر٩
تشاد	٤ر٢	٤٤	٢٤	٢	٣٥	٦ر٩	٤٠	٣	٣٨	١٤	١٢٠	٠ر٢–
زائير	٢٦ر٣	٤٥	٢٠	٢ر٥	٢٨	٥٠ر٥	٤٤	٣	٤٠	١٥	١٣٠	–
أفغانستان	٢٠	٤٣	٢١	٢ر٢	٣٢	٣٦ر١	٤٤	٣	٤٠	١٥	١٣٠	٠ر٥
بنغلادش	٨٣ر٣	٤٧	٢٠	٢ر٧	٢٦	١٢٤ر٩	٤٣	٣	٤٧	٩	١١٠	٠ر٥–
الهند	٦٢٢ر٧	٣٤	١٣	٢ر١	٣٣	١٠٢٣ر٧	٤٠	٣	٥٠	٢١	١٥٠	١ر١
النيبال	١٣ر٢	٤٣	٢٠	٢ر٣	٣٠	٢٣ر٢	٤٠	٣	٤٤	٤	١١٠	٠ر٤
أندونيسيا	١٣٦ر٩	٣٨	١٤	٢ر٤	٢٩	٢٢٦ر٩	٤٤	٢	٤٨	١٨	١٨٠	٠ر٤
الصين	٨٥٠ر٠	٢٧	١٠	١ر٧	٤١	١١٢٦	٤١	٤	٥٠	٢٢	١٦٠	٥ر٢
لاؤوس	٣ر٥	٤٥	٢٣	٢ر٢	٣٢	٥ر٨	٤٢	٣	٤–	١٥	٧٠	١ر٨
فيتنام الاشتراكية	٤٧ر٣	٤٢	٢٠	٢ر٢	٣٣	٧٨ر٩	٤١	٤	٥٠	٢٢	١٦٠	٠ر٣
تايلاند	٤٤ر٤	٣٥	١١	٢ر٤	٢٩	٨٤ر٦	٤٥	٣	٥٨	١٣	٣٥٠	٤ر٦
مونغوليا	١ر٥	٤٠	١٠	٣	٢٣	٢ر٧	٤٤	٣	٦١	٤٦	٧٠٠	٠ر٨
كوريا الديمقراطيه	١٦ر٧	٣٦	٩	٢ر٦	٢٧	٢٧ر٥	٤٢	٤	٦	٤٢	٤٣٠	٤ر٤
كوريا الجنوبيه	٣٥ر٩	٢٤	٧	١ر٧	٤١	٥٢ر٩	٤٠	٣	٦٥	٤٨	٥٥٠	٧ر٣
قبرص	٠ر٦	١٧	٩	٠ر٨	٨٧	٠ر٨	٢٩	٩	٧١	٤٢	١ر١٨٠	–

بلدان العالم	عدد السكان بالمليون	الزيادة السنوية للالف من السكان	الوفيات فى السنة للالف من السكان	معدل الزيادة السنوية ٪	السنوات اللازمة لمضاعفة السكان	عدد السكان عام ٢٠٠٠ بالمليون	السكان تحت عمر ١٥ للالف	السكان فوق عمر ٦٤ للالف	متوسط الحياة	نسبة سكان الحضر الى الريف	متوسط دخل الفرد بالدولار الامريكى	معدل نمو دخل الفرد ٪
تركيا	٤١ر٩	٣٩	١٢	٢ر٧	٢٦	٧٢ر٤	٤٢	٤	٥٧	٤٣	٨٦٠	٣ر٩
بوتان	١ر٢	٤٤	٢٠	٢ر٣	٣٠	٢ر١	٤٢	٣	٤٤	٣	٧٠	ـ٠ر٣
ايران	٣٤ر٨	٤٤	١٦	٢ر٨	٢٥	٦٦ر١	٤٧	٣	٥١	٤٤	١٤٤٠	٦ر٧
باكستان	٧٤ر٥	٤٤	١٥	٢ر٩	٢٤	١٢١	٤٦	٣	٥١	٢٦	١٤٠	٣ر٤
سرى لانكا	١٤ر١	٢٨	٨	ر٢	٣٥	٢٠ر٧	٣٩	٤	٦٨	٢٢	١٥٠	٢ر١
برما	٣١ر٨	٤٠	١٦	٢ر٤	٢٩	٥٣ر٣	٤٠	٤	٥٠	٢٢	١١٠	ـ٠ر٧
كمبوديا	ـر٨	٤٧	١٩	٢ر٨	٢٥	١٤ر٧	٤٥	٣	٤٥	١٢	٧٠	ـ٢ر٧
بتيمور الشرقيه	٠ر٧	٤٤	٢٣	٢ر١	٣٣	١ر٢	٤٢	٣	٤٠	١١	١٥٠	ـ
ماليزيا	١٢ر٦	٢٥	٧	٢ر٨	٢٥	٢١ر٦	٤٥	٣	٦٣	٢٧	٧٢٠	٣ر٨
سنغافورة	٢ر٣	١٨	٥	١ر٣	٥٣	٣ر١	٣٤	٤	٦٨	١٠٠	٢٥١٠	٧ر٦
الفلبين	٤٤ر٣	٣٥	٨	٢ر٧	٢٦	٨٣ر٧	٤٣	٣	٥٨	٣٢	٣٧٠	٢ر٤

هونك كونك	٥ر٤	٢٠	٥	١ر٤٠	٥٠	٥ر٩	٣١	٥	٧١	٩٢	١٧٢٠	٦ر٦
اليابان	٢ر١١٤	١٧	٦	١ر١	٦٣	١٠	٢٤	٨	٧٤	٧٢	٤٤٦٠	٨ر٨
تايوان	٦ر١٦	٢٣	٥	١ر٨	٣٨	٢٢	٤٣	٣	٦٩	٦٣	٨٩٠	–
كندا	٥ر٢٣	١٦	٧	١ر٨	٨٧	١٥	٢٧	٨	٧٣	٧٦	٦٦٥٠	٣ر٧
الولايات المتحدة	٧ر٢١٦	١٥	٩	٦ر٠	١١٦	٥ر١٦٢	٢٦	١٠	٧٢	٧٤	٧٠٦٠	٢ر٩
كوستاريكا	١ر٢	٢٩	٥	٤ر٢	٢٩	٦ر٣	٤٤	٤	٦٨	٤١	٩٦٠	٢ر٩
ارلندا	٣ر٢	٢٢	١١	١ر١	٦٣	٤	٣١	١١	٧١	٥٢	٢٤٢٠	٣ر٦
النرويج	٤	١٤	١٠	٤ر٠	١٧٧	٤ر٥	٢٤	١٤	٧٤	٤٥	٦٥٤٠	٣ر٧
السويد	٨ر٢	١٣	١١	٢ر٠	٣٤٧	٩٠ر٢	٢١٩	١٥	٧٥	٨١	٧٨٨٠	٣ر٢
المملكة المتحدة	٥٦	١٢	١٢	١ر٠	٦٩٣	٦١ر٩	٢٤	١٤	٧٢	٧٨	٣٨٤٠	٢ر٣
النمسا	٥ر٧	١٢	١٣	٠ر٠	–	٨ر١	٢٤	١٥	٧١	٥٢	٤٧٢٠	٤ر٤
بلجيكا	٩ر٩	١٢	١٢	٠ر٠	–	١٠ر٧	٢٣	١٤	٧١	٨٧	٦٠٧٠	٤ر٥
فرنسا	٤ر٥٣	١٤	١١	٤ر٠	١٧٣	٦١ر٧	٢٤	١٤	٧٢	٧٠	٥٧٦٠	٤ر٤
المانيا الاتحادية	٢ر٦٠	١٠	١٢	٢ر٠–	–	٦٥ر٢	٢٢	١٤	٧١	٨٨	٦٦١٠	٣ر٧
لوكسمبرك	٤ر٥	١١	١٢	١ر٠–	–	٠ر٤	٢٠	١٣	٧٠	٦٦	٦٠٥٠	–
هولندا	٩ر١٣	١٣	٨	٥ر٠	١٣٩	١٦ر١	٢٦	١١	٧٤	٧٧	٥٥٩٠	٤ر–
سويسرا	٢ر٦	١٢	٩	٤ر٠	١٧٣	٦٩	٢٣	١٢	٧٣	٥٥	٨٠٥٠	٢ر٩

بلـدان العالم	عدد السكان بالمليون	الزيادة السنوية للالف من السكان	الوفيات فى السنة للالف من السكان	معدل الزيادة السنوية ٪	السنوات اللازمة لمضاعفة السكان	عدد السكان عام ٢٠٠٠ بالمليون	السكان تحت عمر ١٥ للالف	السكان فوق عمر ٦٤ للالف	متوسط الحياة	نسبة سكان الحضر الى	متوسط دخل الفرد بالدولار	معدل نمو دخل الفرد ٪
بلغاريـــا	٨ر٨	١٧	١٠	٠ر٦	١١٦	٩ر٩	٢٢	١١	٧١	٥٩	٢٠٤٠	٤ر٥
شيكوسلوفاكيا	١٥	٢٠	١٢	٠ر٨	٨٧	١٦ر٩	٢٣	١٢	٧١	٦٧	٣٧١٠	٢ر٤
ألمانيا الديمقراطية	١٦ر٧	١١	١٤	ـ٠ر٤	ـ	١٧ر٧	٢٢	١٦	٧١	٧٥	٤٢٣٠	٣ر١
بولنـــدا	٣٤ر٧	١٩	٩	ـر١	٦٩	٤٠ر٢	٢٤	٩	٧٠	٥٤	٢٩١٠	٤
هنغاريـا	١٠ر٧	١٨	١٢	٠ر٦	١١٦	١١ر١	٢٠	١٢	٧٠	٥٠	٢٤٨٠	٣ر٢
رومانيـــا	٢١ر٧	٢٠	٩	١ر١	٦٣	٢٥ر٩	٢٥	٩	٦٩	٤٣	١٣٠٠	
ألبانيـــا	٢ر٥	٣٣	٨	٢ر٥	٢٨	٤ر١	٤٠	٥	٦٧	٣٤	٦٠٠	٤ر٤
ايطاليـا	٥٦ر•	١٥	١٠	٠ر٥	١٣٨	٦١ر٩	٢٤	١٢	٧٢	٥٣	٢٩٤٠	ـر٤
اليونـان	٩ر١	١٦	٩	٠ر٧	٩٩	٨ر٩	٢٤	١٢	٧٢	٦٥	٢٣٦٠	٦ر٨
مالطـــا	٠ر٣	١٩	١٠	٠ر٩	٧٧	٠ر٣	٢٦	٩	٧٠	٩٤	١٢٢٠	
البرتغـال	٩ر٢	٢٠	١١	٠ر٩	٧٧	١٠ر٤	٢٧	١٠	٦٩	٢٦ ر	١٦١٠	٧ر٤

اسبانيا	٣٦ر٥	١٨	٨	ـ١ر	٦٩	٤٥ر٤	٢٨	١٠	٧٢	٦١	٢٧٠٠	٥ر٨
يوغسلافيا	٢١ر٨	١٨	٩	١ر٠	٦٩	٢٥ر٧	٢٦	٨	٦٨	٣٩	١٤١٠	٤ر٨
الاتحاد السوفيتى	٢٥٩	١٨	٦	٠ر٩	٧٧	٣١٤	٢٦	٩	٦٩	٦٠	٢٦٢٠	٣ر٨
استراليا	١٣ر٩	١٧	٨	٠ر٩	٧٧	١٩ر٦	٢٨	٨	٧١	٨٦	٥٦٤٠	٣ر٢
فيجى	٠ر٦	٢٩	٧	٢ر٢	٣٢	٠ر٨	٤٠	٣	٧٠	٣٨	٩٢٠	
نيوزيلاندا	٣ر٢	١٨	٨	١ر٠	٦٩	٤٤	٣٠	٩	٧٢	٨١	٤٦٨٠	
غانا الجديدة	٢ر٩	٤١	١٧	٢ر٤	٢٩	١ر٥	٤٥	٢	٤٨	١١	٤٥٠	
ساموا	٠ر٢	٣٥	٧	٢ر٨	٢٥	٠ر٣	٥١	٣	٦٣	٢١	٣٢٠	
سولومون	٠ر٢	٣٦	٩	١ر٧	٢٦	٠ر٤	٤٤	٣	ـ	٩	٣١٠	

المصـــــدر :

1. WORLD POPULATION DATA SHEET 1977, POPULATION REFERENCE BUREAU INC
2. WORLD BANK ATLAS 1976.

* معدل النمو الاقتصادى لسنة ١٩٧٤م .

من الجدول السابق يمكن ملاحظة مايلى :

١ ـ ارتفاع معدلات الوفيات فى بلدان العالم الثالث مقارنة بدول أمريكا وأروبا · ففى بلدان مثل النيجر وبنين واليمن ونيجيريا ورواندا وانكولا ولاوس وألنيبال ، تفقد سنويا ٢٠ ـ ٢٦ فرد للالف من السكان · وهذه الظاهرة تكاد تتميز بها كل بلدان افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية هذا فيما عدا دول مثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والبحرين والكويت ولبنان والصين والدولتين الكوريتين ومونغوليا وسنغافورة ، حيث ينخفض مستوى الوفيات الى مايقارب من ٨ ـ ٩ للالف من السكان مشاركة بذلك المستوى الذى آلت اليه الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتى ·

٢ ـ ومن ناحية أخرى يلاحظ أن معدلات تزايد السكان فى بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عالية وتصل أحيانا فى بعض منها الى ٩ر٣٪ سنويا · فى وقت تتراوح هذه المعدلات ما بين ـ ٤ر٠٪ الى ٤ر١٪ فى بلدان أوربا والولايات المتحدة·وبناء على هذه المعدلات العاليه فان عدد سكان هذه البلدان سيتضاعف بفترة زمنية أقصر بكثير من تلك الفترة الزمنية التى يتضاعف فيها عدد سكان البلدان التى تتزايد بمعدلات سنوية واطئة ·

فالعراق الذى يصل معدل نمو سكانه السنوى ٢ر٣٪ مقررا له أن يضاعف عدد سكانه فى نهاية ٢٢ عاما من الآن · ومصر التى معدل سكانها السنوى ٣ر٢٪ ستضاعف من سكانها فى نهاية الثلاثين عاما القادمة · أما المملكة المتحدة الذى يبلغ سكانها بمعدل سنوى ٢ر٠٪ سيتضاعف سكانها بعد ٣٤٧ عاما ·

ولتزايد السكان السريع أثار سلبية مباشرة على معدلالنمو الاقتصادى

ففى ظروف كثير من البلدان ذات المعدلات العالية لنمو السكان ، يصعب تحقيق معدلات نمـو اقتصادى تتحقق من خلالها زيادات ملموسـة فى الناتج القومى · والسبب الرئيسى يعـود الى انخفاض معـدل التراكم الرأسمالى الناتج بشكل مباشر عن بدائية أساليب الانتاج وانخفاض انتاجية العمل والارض والى الضغوط السكانية · والضغوط السكانية تشكل لوحدها عاملا محددا لنمو اقتصادى مرتفع نسبيا ·

فالتزايد المبالغ فيه يؤدى الى الضغط على فرص العمـل المحدودة ، وما يترتب عليه من بطالة مختلفة الاصناف · كما أن التزايد السريع هذا يخل بالتركيب العمرى للسكان · فبينما تنخفض نسبة السكان تحت سـن (١٥) عاما الى اقـل من (٣٠) للالف من السكان فى دول أميركـا الشمالية أوروبا نراها ترتفع فى دول العالم الاخرى الى أكثر من (٤٠) للالف من السكان ، حيث يصل فى بعضها ٤٩ للالف من السكان ·

٣ ـ ومن الحقائق التى برزها الجدول السالف الذكر :

هى أن عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن (٦٤) عاما فى بلدان اميركا الشمالية واوربـا واليابان يتراوح مابـين (٨ـ١٥) فـردا للالف من السكان ، أما فى بلدان العالم الاخر مثل العراق والجزائر ومصر وليبيا فيصل الى (٣) أفراد للالف وفى بوروندى والهنـد ولاوس واندونيسيا والمغـرب والصومال ومالـى ينخفض الى أكثر من ذلك فيصل الى (٢) للالف من السكان وأفضل النسب فى بلدان آسـيا وأمـيركا اللاتينية تتراوح مابين (٤ـ٦) أفراد للالف من السكان ·

٤ ـ أما الظاهرة الاخرى التى يمكـن تسجيلها من خـلال المؤشرات المختلفة عن آسـيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا هى انخفاض فى متوسـط الحياة فيها · فمن الجدول أعلاه يلاحظ أن متوسط الحياة فى السويد يصل الى

٧٥ عاما وفى أكثرية بلدان أوربا الاخرى وأميركا لا يقل عن ٦٨ عاما · فى الوقت نفسه نجد أن هذا المتوسط ينخفض الى خمسين عاما اذا أخذنا فى الاعتبار كل بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينيه · وبأخذ أمثلة أو دول معينة فان هذا المتوسط ينخفض الى أكثر من ذلك بكثير حيث يصل فى بعض بلدان أفريقيا الى ٣٨ عاما ·

٥ ـ ومن الملاحظات التى يمكن تسجيلها ونحن نلقى الضوء على ما تضمنه الجدولان (١) و (٢) هى درجة نمو المدن مقارنة بالريف · وكما هو معلوم أن أحد مؤشرات التقدم الاجتماعى التى تعكسها التنمية الاقتصادية ، هى مدى التوسع الذى يتحقق فى مجال تطوير المدن · فتوسع أى بلد فى هذا المجال يعنى مزيدا من خدمات الصحه والتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والنقاهة ، يعنى أيضا مزيدا من فرص العمل · ويشيرنا العمود العاشر فى الجدول رقم (٢) الى أن بلدان أوربا الشمالية والغربية أكثر تطورا فى هذه الناحية من بلدان اوروبا الشرقية والجنوبية · كما أن هذه الاخيرة ذهبت بعيدا فى تطور المدينه مقارنة بدول اسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا عموما · وعند الاخذ بنظر الاعتبار التطور الذى لحق بالريف الاوربى أيضا فان هذه البلدان قطعت شوطا بالغ الاهمية فى تضييق الفجوة بين الريف والمدينه ·

ويمكن القول أن كثيرا من المدن المتطورة من بلدان اسيا وأفريقيا لم تحظ بالعديد من مظاهر التقدم فى مجال الخدمات والعمل كالذى تحظاه أرياف بلدان أوربية مثل الدينمارك والسويد والمانيا وبالغاريا · فالمدن الاسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية تفتقر للكثير من ضروريات الحياة فى مجال الصحة والتعليم والثقافة والمواصلات ولهذا الافتقار علاقة بالنسب العالية للوفيات وانخفاض متوسط الحياة وقلة عدد المواطنين الاحياء بعد سن العمل ·

٦ ـ وفى الجدول المذكور يمكن ملاحظة الفارق الكبير بين متوسط دخل الفرد فى بلدان اسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ومتوسط دخل الفرد فى دول أوربـا وأميركا . فقـد بلغ المتوسط فى افريقيـا حوالـى (٤٠٠) دولار واسـيا (٥٣٠) دولارا وأميركا اللاتينية (١٠٣٠) دولارا فى الوقـت بلغ فى اميركا الشمالية (٧٠٢٠) دولارا وفى أوربـا (٤٠٩٠) دولارا اميركيا . كما أن معـدل نمـو الدخل الفردى متفاوت هو الاخر مقارنـة ببلدان المجموعة الاخيرة .

ولاجل الوصول الى تصور أكثر وضوحا عن الفوارق فى الدخول القومية لمختلف البلدان ندرج الجدول التالى رقم (٣) والذى يبين نسبة الدخول القومية المتحققة فى عـدة مجموعات من البلدان الى مجمع الدخل العالمى آخذين بنظر اعتبار نسبة نفوس كل منها الى نفوس العالم ككل .

جـدول رقـم (٣)

عدد السكان والدخل القومى ومتوسط دخل الفرد بالدولار الامريكى

بالاسعار الجاريـــة لعـــام ١٩٧٤م

عـدد المجموعات	متوسط الدخل الفـرد	الدخل القومى بالبليون	النسبة الى الدخل العالمى	عـدد النفوس بالبليون	النسبة الى نفوس العالم	عـدد البلدان	مجموع متوسط الدخل
١	١٣٠	١٥١	٣	١١٣٠	٢٩	٣٣	أقل من ٢٠٠
٢	٣١٠	٣٦٧	٦	١١٨٠	٣٠	٤٢	٢٠٠ ـ ٤٩٩
٣	١٠٠٠	٥٤١	١٠	٥٣٩	١٤	٦٤	٥٠٠ ـ ١٩٩٩
٤	٢٩٥٠	١٨٦٣	٣٤	٦٣١	١٦	٢٩	٢٠٠٠ـ ٤٩٩٩
٥	٦٣٤٠	٢٦١٢	٤٧	٤١٢	١١	١٩	أكثر من ٥٠٠٠
المجموع		٥٥٣٤	١٠٠	٣٨٩٢	١٠٠		

* أعد هذا الجدول اعتمادا على احصاءات وردت فى « أطلس البنك العالمى » ١٩٧٦ ص ٦٠

١ ـ من الجدول أعـلاه نلاحظ أن ٢٩٪ من نفوس العالم موزعين فى ٣٣ بلدا تحصل على ٣٪ فقط من الدخل العالمى وحيث لا يزيد متوسط الفرد فيها عن (١٣٠) دولارا ٠

٢ ـ ونلاحظ أيضا أن ٣٠٪ من نفوس العالم موزعين فى ٤٢ بلدا تحوز على دخل نسبته ٦٪ من الدخل العالمى ، وحيث يبلغ متوسط دخل الفرد فيهـا (٣١٠) دولارا ٠

٣ ـ ويلاحظ أيضا أن ١٤٪ من نفوس العالم موزعين فى ٦٤ بلدا تحصل على ١٠٪ فقط من الدخل العالمى فى وقت لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن (١٠٠٠) دولار ٠

٤ ـ ونرى أيضا أن ١٦٪ من نفوس العالم موزعـة فى ٢٩ بلدا تحصـل على ٣٤٪ مـن الدخـل العالمـى وان متوسـط دخـل الفرد فيها يصـل الى (٢٩٥٠) دولارا ٠

٥ ـ ونلاحظ فى الوقـت نفسـه أن ١١٪ فقـط من نفوس العالم موزعـة فى ١٩ بلدا تحصل على ٤٧٪ من الدخل العالمى ويبلـغ متوسط دخـل الفرد فيها (٦٣٤٠) دولارا ٠

ان تحقيق دخل مرتفع بالنسبة للفرد الواحد من السكـان لن يتم دون زيادات متتالية فى ناتج البلد القومى خلال فترة قصيرة وعبر جهود كبيرة فى مجال استثمار المـوارد الطبيعية والمـوارد البشرية وتحسين مستمر لأساليب الانتاج بقصـد رفـع انتاجيـة العمـل ورفـع الكفـاءة الانتاجية لعوامـل الانتاج المختلفة الاخرى ٠ ان متوسط دخل الفرد خير معبر عن حصيلة الجهود المبذولة هذه من قبل المجتمع أو الدولة ويمكن اعتباره مؤشرا للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الوقت نفسه ٠ الا أن متوسط الدخل الفـردى كمعيار تشوبـه الكثير من النواقص التى لابد من تجاوزها ليكون معيارا لتقدم حقيقى اقتصادى واجتماعى ٠ والنواقص هى :

أ ـ ان متوسط دخل الفرد لا يبين بوضوح المصادر التى يأتى منها ان كانت انتاجا متنوعا مصنعا أم موارد أولية زراعية أو طبيعية ٠

ب ـ ان متوسط دخل الفرد يخفى الفروق بين الدخول عموما وبالاخص التفاوت فى دخول المواطنين وبالتالى لا يعكس حقيقة دخول الافراد أو عامة المجتمع فى وقت يكون الجزء الاكبر من الدخل الاعلى من نصيب قلة بينما لا يحصل أكثرية أفراد المجتمع الا على الجزء الاقل كما فى السعودية والكويت وأبى ظبى

جـ ـ ان متوسط دخل الفرد يخفى أيضا حجم العمالة التى انتجت هذا الدخل٠ فقد يكون الدخل قد تحقق بأعلى اصناف التقنية الالانتاجية كالتى تستعمل فى صناعة استخراج النفط حيث تكون انتاجيه العمل أعلى بعشرات الاضعاف من انتاجية العمل اليدوى ٠ وقد يحدث هذا فى ظروف بطالة فى صفوف قوة العمل الوطنية ، أو تخلف فى الصناعة والزراعة والخدمات عموما ٠

وبصرف النظر عن النواقص أعلاه فانه باستبعاد الظروف الاستثنائية والامثلة الشاذة (كالدول المنتجة للمواد الاولية التى تحظى بطلب متزايد فى السوق الخارجى) يمكن الاستناد الى متوسط دخل الفرد باعتباره مؤشرا اضافيا الى المؤشرات الاخرى السالفة الذكر (وليس وحيدا) لاجل وضع علامات التقدم الاقتصادى والاجتماعى على تلك البلدان التى حققت مستويات أعلى لهذا الدخل ٠

ان معدل النمو الاقتصادى الذى هو فى واقعة معدل نمو متوسط الدخل الحقيقى للفرد الواحد من السكان كان وما يزال منخفضا فى هذه البلدان فى وقت يتزايد السكان بمعدلات أعلى ٠ اذ أن الزيادة فى السكان هذه ستحول دون زيادة معدلات رأس المال وبالتالى أضعاف القدرة على التنمية الاقتصادية

ولان المدخرات المتواضعة التى يمكـن تحقيقهـا ستذهب بالضرورة لمواجهـة الطلب على السلـع الضرورية جدا ، وأغلبها مصدرها السوق الخارجى ، بدلا من توجيهها ناحية استيراد فى السلع الرأسمالية المكونة للدخل ٠

ففى أغلب البلدان التى حققت مستويات دخل متوسط للفرد الواحد من السكان يقل عن (٥٠٠) دولار لم يتجاوز معدل النمو الاقتصادى فيها عن ٤٪ سنويا فى وقت تزيد معدلات تزايد السكان عن ٥ر٢٪ سنويا ، فحيث تقـدر قيمة الاصول الرأسمالية فى الاقتصاد بنحو ثلاثة الى أربعـة أمثال الدخـل الاهلى تتطلب زيادة تلك الاصول وما تولده من دخل حقيقى بمعدل ١٪ سنويا استثمار سنوى مقـداره ٣ ـ ٤٪ من الدخل الاهلـى ٠ ولما كان سكان البلدان المشـار اليهـا أعـلاه يتزايدون بنحـو ٥ر٢٪ فـلا بـد عندئذ مـن اجـراء استثمار صافى قدره ٥ر٧٪ ـ ١٠٪ من الدخل الاهلى لمجرد الاحتفاظ بنصيب الفرد من رأس المال والدخل الحقيقى ثابتا ٠ وهذا الاستثمار يعتبر مرتفعا لم تقـوى على تحقيقه أكثرية البلدان فى أميركا اللاتينية واسيا وأفريقيا،بسبب نوهنا عنه سابقا ، وهو ارتفاع معدلات نمو السكان وانخفاض انتاجه العمل والذى يؤدى الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل(١) ٠

ان الجدول رقم (٢) يشـير الى أن أكثر من ٥٥ بلـدا اسيويا وأفريقيا وأميركيا لاتينيا حقق فى عام ١٩٧٤م معدلات نمو وطئة جدا فى متوسط الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان فقـد تراوحت هذه المعـدلات بين (ـ) ٨ر١٪ و ٣٪ فى وقت تصل معدلات نمو السكان فيها الى أكثر من ٥ر٢ سنويا ٠

ان معدلات النمو المنخفضة التى تحققها بعض البلدان الصناعية والتى تصل أحيانا الى ٢٪ لا يمكن اعتبارها تعبيرا عن التخلف الاقتصادى ولا يمكن

١ـ عبد الحميد القاضى ـ تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، دار المعارف ـ الاسكندرية ١٩٦٩م ص ١٦٠ ٠

اعتبارها أيضا صفة مشتركة لدول المتقدمة صناعيا وتلك البلدان المنخفضة الدخل فى اسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٥٠٠ دولارا سنويا ٠

ان معدل النمو المنخفض الذى تحققه دولة متقدمة فى فترة زمنية متأخرة من مراحل نموها الاقتصادى ليس بالضرورة دليل ضعف فى ادائها الاقتصادى، بالمقارنة بأى دولة أخرى تحقق فى نفس السنوات معدلات أعلى ٠ فالدولة التى قطعت شوطا طويلا فى مراحل نموها الاقتصادى تكون قد تراكمت لديها قاعدة من الموارد الانتاجية والفن الانتاجى تمكنها من تحقيق دخل قومى (متوسط) مرتفع ، دون الحاجة الى أضافات سنوية جديدة الى طاقاتها الانتاجية ٠ وواضح أن هذا البطء فى نمو الطاقة الانتاجيه الذى تتسم به المراحل المتقدمة للنضوج الاقتصادى من شأنه أن يظهر « القيمة العددية » لمعدل النمو معتدلة الارتفاع ، أو حتى منخفضة ، والعكس يلاحظ بالنسبة للدول التى تكون فى بداية مراحل الانطلاق فى مسار النمو الاقتصادى(١) ٠

ان المؤشرات أعلاه التى تحدثنا عنها من خلال استعراضنا لبلدان عديدة من مختلف فئات الدخل فى مختلف القارات ، لا يمكن اعتبارها معايير كافية لتحديد البلدان الاكثر أو الاقل تقدما ٠ فما زال بالمستطاع ذكر الكثير من المؤشرات ذات الاهمية ، تساعد فى وضع علامات التقدم أو التخلف على هذا البلد أو ذاك ٠

لقد أورد شيمون كوزنتس مجموعة من المؤشرات اعتبرها الكثير من الاقتصاديين مصدرا يمكن الاهتداء به للدلاله على تقدم البلدان أو تأخرها مثل ، متوسط الدخل الزراعى ، حجم الاستثمار لكل فرد عامل فى مجال

١ـ سلوى على سليمان ـ السياسة الاقتصادية ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ١٩٧٣م ص ٢٠١ ٠

الصناعة ، حجم الطاقـة المستهلكة بالنسبة للفرد ، أطوال طرق المواصلات ، السعرات الحرارية للفرد الواحد من السكان وغيرها(١) ٠

لذا فان وضع علامات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، يتطلب اجـراء كشف شامل لرصيد بلـد ما فى التطور بناء على ماتقـدم من مؤشرات مقارنة بالبلدان الاخرى أولا ، وثانيا ربط هذه المؤشرات بما تحقق فى البلد المعنى من تقـدم فى أساليب الانتاج وثالثا ، دراسـة مدى التقدم الذى تحقق فى البنية السياسية والموقف من الحرية الفردية السياسية والفكرية والتنظيم الاجتماعى على نطاق المجتمع ككل ، وضمانات العمل والتقاعد والشيخوخه ، ورابعا مدى مراعاة حماية البيئة من التلوث التى تعتبر ظاهرة تخلف بارزة فى عصرنا وان كانت قد نتجت أصلا عن تقدم اقتصادى وتكنولوجى ٠ وان عدم اتخاذ وسائل لحماية البيئة من الاثار السلبية للتقدم التكنولوجى والعلمى سيشكل بالتأكيد أخطارا جسيمة تهدد كل منجزات التقدم الاقتصادى والاجتماعى من جهة كما وتحدد القدرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعيه مستقبلا ٠

مـراجـع البحـث :

١ـ عبد الحميد القاضى ـ تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة١٩٦٩م

٢ـ سلوى على سليمان ـ السياسة الاقتصادية ١٩٧٣م ٠

٣ـ عمرو محيى الدين ـ التخلف والتنمية ١٩٧٥م ٠

٤ـ World Population data sheet 1977.

٥ـ World Bank Atlas 1976.

٦ـ The OECD Observer No. 26 February 1967.

١ـ عمرو محيى الدين ـ التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت١٩٧٥م ص٤٢ ٠

مراجعة الحسابات المستخرجة

من الحاسب الآلى « الكمبيوتر » Computer

محمد محمود المكى*

ان المشكلة تتمثل فى كيفية التغلب على الصعوبات الناتجة منإستخدام الحاسب الالى فى تجهيز البيانات المحاسبية اذ أن اتباع اجراءات المراجعة العادية التى تستخدم عادة لمراجعة الدفاتر والسجلات المعدة يدويا يعتبر غير عملى عند مراجعة الحسابات المستخرجة من الحاسب الالى «الكمبيوتر» وذلك للسببين الرئيسيين الاتيين :

١ـ معظم المعلومات المعدة والجاهزة للمراجعة مستخرجة على أساس آلى ٠

٢ـ القوائم المستخرجة من الحاسب الالى لا تعطى معلومات مفصلة كاملة عن الحسابات كما أن بعض المعلومات المهمة للمراجع تبقى مخزنة فى الحاسب الالى ٠

ولهذا يجب علىالمراجع أن يبحث عن اجراءات ووسائل متطورة وحديثة للقيام بعملية المراجعة فى هذا المجال، معالعلم بأن واجباته فى مراجعة الدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تقل عنالواجبات عند مراجعته للدفاتر والسجلات المعدة يدويا بل فىالحالة الاولى يحتاج الى استخدام عقله أكثر كما يحتاج الى بذل مجهود أكبر ، وعلى كل فانه للتغلب على بعض الصعوبات فى عملية المراجعة والناتجة من ادخال الحاسب الالى فىاعداد الحسابات على المراجع أن

---

* أستاذ مساعد ورئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة قاريونس بنغازى ٠

يقوم بالفحوص الرئيسية التالية(١) :

١ـ فحص النظام الالى والخطة الموضوعة لعمل هذا النظام The System

٢ـ فحص نظام المراقبة الداخلى الخاص بالنظام الالى وذلك فيما يتعلق بالعمليات المالية وغيرها من العمليات الاخرى ذات العلاقة وكذلك اجراءات الادارة The Control

٣ـ فحص المعلومات التى تدخل الىالحاسب الالى (المدخلات) وطريقة تحقيقها Input

٤ـ فحص المعلومات التى تخرج من الحاسب الالى (المخرجات) ومجالات استعمالاتها Output

٥ـ فحص المعلومات المخزنة ، أى المحتفظ بها داخل الحاسب الالى Standing and Retained data

٦ـ فحص المجاميع التى تستخدم لمراقبة الاداء ـ مجاميع التحكم Totals

فبالنسبة لمراجعة وفحص النظام الالى والتى يعتبر الاساس فى عملية المراجعة هذه يجب أن يسأل المراجع نفسه بعض الاسئلة منها :

هل النظام الموضوع سليم ويعطى نتائج سليمة ؟

هل هو فعلا يقوم بهذه المهمة ؟ أى هل يعطى النظام نتائج سليمة فعلا ؟

لتسهيل عملية الفحص هذه يفضل أن تقوم الشركة المعنية بالتشاور مع المراجع فى المراحل الاولى لوضع النظام حتى يكون على بينة بتفاصيله من

---

(١) للمزيد من التفاصيل فى هذا المجال راجع :

Pinkney A. "An Audit Approach to Computers". London — The Institute of Chartered Accountants in England & Wales 1970.

البداية حتى يمكن استخدام بعض وسائل المراجعة أثناء التخطيط للنظام ، وهذا بالطبع يساعده مساعدة فعالة فى التعرف على النظام وانجاز عملية المراجعة على الوجه الاكمل فى مدة أقصر وبتكلفة أقل • كما أن هذا الاجراء يحتاج الى تعاون وثيق بين المراجع ومحلل البيانات ، وعلى المراجع كذلك ان يفحص نظام الضبط الداخلى المتبع للعمليات الاخرى والتى ليسب داخلة ضمن النظام الالى ومعرفة علاقتها بهدا النظام حتى تتضح له الرؤيا أكثر •

وللتأكد من أن النظام المتبع يشتغل فعلا ويؤدى النتائج المرجوة بدقة كاملة يجب على المراجع اتباع طريقة أو أكثر من الطرق الاتية :

أ ـ « اختيار مجموعة من البيانات قد تكون وهمية أو قد تكون عينة من بيانات حقيقية ويدخلها فىالحاسب الالى ثم يقارنالنتائج المستخرجة من نفس البيانات بطرق أخرى »(١) •

ب ـ كتابة برامج مراجعة آلية خاصة بالحاسب الالى للتأكد من فعالية النظام كما تستخدم هذه البرامج فى المراحل التالية عند مراجعة البيانات المستخرجة من الحاسب الالى •

ج ـ مقارنة المجاميع المستخرجة من الحاسب الالى بالمجاميع المعدة للادخال فى الحاسب الالى أو بالمجاميع المستخرجه فيما بين فترات التشغيل المختلفة •

د ـ مراجعة بطريقة تعقب عينة من البيانات من خلال النظام للتأكد من أنها ظاهرة مع المخرجات التى تتعلق بها •

كما يمكن الاستعانة بهذا المرجع لمعرفة بعض الطرق الاخرى

I) Audit of Bank American Institute of C p As New york 1979 Page 100.

ولفحص نظام المراقبة الداخلي المتعلق بالعمليات المختلفة للنظام الالى على المراجع أن يتأكـد من سلامـة الطريقـة المستخدمة للحفـاظ على الملفات الرئيسية المحفوظة بواسطة أشرطة مغناطيسية أو بأى واسطة أخرى والتأكد من سلامـة اجراءات تسليم واستلام هذه الاشرطة ، وطريقة معاملة البيانات المرفوضة من الحاسب الالى والفحوص المتبعـة بالنسبة للمجاميع المستخرجة وغيرها من العمليات التى تتطلب نوع من أنواع الفحص والرقابة عليها وفحص شريط البيانات المستخرج من الحاسب الالى وكل اجراءات المراجعة الداخلية فى هذا الخصوص ٠

ولمراقبة اجراءات الادارة يجب على المراجع أن يتأكـد من وجود تحديد مناسب للمسئوليات والاختصاصات بحيث لا يمكن لمشغلى الالات التدخل فى عمـل تغـير المعلومات فى الملفات المسوكة خارج الحاسب الالى كما لا يسمح لمجهزى البيانات تشغيل الالات الحاسبة ، وعلى المراجع أن يتأكـد من وجـود اجراءات مكتوبة واضحة وسهلة الفهم توضح التعليمات الخاصة بكل برنامج وطريقة تغيير مشغلى الآلات وتحديد أوقات اشتغالهم كما تبين أنواع التقارير التى يجب تقديمهـا عن العمليات المنجزة ٠ ومن مهام المراجع أيضا التأكد من سلامة الاجراءات الموضوعة لمواجهة حالات الطوارىء كحدوث حريق أو توقف « الكمبيوتر » الحاسب الآلى نتيجة حدوث عطب أو خلل لبعض الاجهزة ٠

وفيما يتعلق بمراجعـة المدخلات الى الحاسب الالى يجب التأكـد من أن المعلومات الداخلة كاملة ومطابقة للمجاميع المستخرجة من الاجراءات السابقـة ان أمكـن ٠

كما يجب فحص الاخطاء المرجعـة من الحاسب الالى وكذلك الترتيبات الخاصـة بفحص وتحويل المعلومات والبيانات الى قوائم أو نماذج مقبولة من الحاسب الالى ٠

ثم عليه التأكد من أن كل البيانات الداخلة الى الحاسب الالى معتمدة من قبل موظف مسئول فى المنشأة ٠

وعند مراجعة المخرجات (النتائج) للتأكد من سلامة المعلومات المستخرجة يفضل استخدام الطريقة المباشرة لمتابعة المستندات من مصدرها حتى استخراجها من الحاسب الالى وكذلك متابعة العمليات الحسابية والمجاميع المستخرجة من الحاسب وفى حالة صعوبة اتباع الطريقة المباشرة فى مراجعة وفحص المخرجات يمكن اتباع طرق أخرى مناسبة ، ويتوقف اختيار الطريقة المناسبة على طبيعة النظام وحجم وظروف المنشأة ، ومن هذه الطرق طريقة مراجعة الانظمة الموضوعة للمستخرجات ، كما يجب أن لا يغفل المراجع فى متابعة توزيع البيانات والمعلومات المستخرجة للتأكد من تحقيق الغرض من استخراجها(١) ٠

وفيما يتعلق بالمعلومات المخزنة والثابتة يجب على المراجع التأكد من اعتماد أية تغير يتم فيها طبع التغيرات ومقارنتها بالبيانات المستخرجة من الحاسب الالى ومن الممكن للمراجع أن يضمن هذا الفحص فى برنامج المراجعة المعد لهذا الغرض ٠

وعن طريق فحص المجاميع المستخرجة من الحاسب الالى يمكن التأكد من مدى صحة بعض البيانات كما يمكن للمراجع ايجاد مجاميع بطريقة مستقلة وبعيدة عن الحاسب الالى ثم يقارنها بالمجاميع المستخرجة من الحاسب الالى حتى يطمئن على مدى صحة البيانات والمعلومات تحت المراجعة ٠

يتضح مما سبق أن الفحوصات التى يقوم بها المراجع عند مراجعته

---

(١) للمزيد من التفصيل راجع :
Davis B. Cordon Auditing & EDP — New york The American Institue of CPAS — 1974.

للحسابات المستخرجة من الحاسب الالى تتبع نفس التسلسل الذى يقوم به مراجع الحسابات المستخرجة يدويا فمن دراسة للنظام المستخدم فى دراسة نظام المراقبة الداخلى ومنه الى وضع برنامج مراجعة لمراجعة المعلومات المسجلة فى الدفاتر والسجلات ثم فحص وتدقيق النتائج المستخرجة وأثناء عملية المراجعة هذه يجب على المراجع أن يتحصل على كل المعلومات والايضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها من بيانات ومجاميع واحصائيات وغيرها للقيام بعملية المراجعة على الوجه المطلوب ٠ كما يلاحظ بأن مسئولية المراجع عند مراجعة الحسابات المستخرجة من الحاسب الالى لا تقل بأية حال من الاحوال عن مسئوليته وهو يراجع الحسابات المستخرجة يدويا اذ أنه فى الحالتين يجب أن يكتب تقريرا يوضح فيه رأيه الفنى المحايد فى مدى تمثيل الميزانيه للمركز المالى السليم ومدى صحة النتيجة كما تظهرها القوائم المالية الاخرى حسابات النتيجة عن الفترة موضوع المراجعة ٠

ملخصات

الادخـــار الزائـــد عـــن الحـــاجة

د٠ محمد لطفى فرحات*

عرضت هذه المقالة نموذجا رياضيا يصور أهم الخصائص التى يمكـن ابرازها فى مجتمع يمنع الافراد من الاحتفاظ بما يزيد عن استهلاكهم تطبيقا لمقولة « الادخار الزائد عن الحاجة حاجة انسان آخر » ٠

وقـد تناولت هذه المقالة بالتحليل العلاقات والشروط التى من شأنها أن تصل بهذا المجتمع الى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية ٠ وقد اتضح أن هناك قانونين أساسيين يحكمان هذه الحالة ٠

القانون الاساسى الاول يتعلق بالمعدل الحدى لرفاهية الافراد ، اذ ينبغى أن يتم الاستهلاك بطريقـة تجعـل المعدل الحدى لرفاهية الفرد الاول مساوية تماما للمعدل الحدى لرفاهية الفرد الثانى ٠

القانون الاساسى الثانى يتعلق بقاعدة تتضمن أن الذى ينتج يستهلك كل ما ينتجه ٠

وقد تبين نتيجة لتطبيق هذين القانونين الاساسيين أن الحالة الوحيدة التى نستطيع أن نجزم فيها بوصول المجتمـع الى أقصى درجـة ممكنـة من الرفاهية هى تلك الحالة التى تكون فيها دوال رفاهية الافراد مساوية لبعضها البعض ، أما فى حالة اختلاف دوال رفاهيـة الافـراد فلا نستطيع أن نجـزم بوصول هذا المجتمع الى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية ، وذلك لعدم تأكدنا من ارضاء القانون الاساسى الاول ٠ ومن هنا تبرز أهمية السؤال الذى تطرحه المقالة وهو :

« هل يمكن ايجاد سياسة تضمن أن كل مستهلك يحصل على ما يحتاجه بالضبط مع بقاء المجتمع عند أقصى درجة ممكنة من الرفاهية ؟! » ٠

---

* محاضر بقسم الاقتصاد ، جامعة قاريونس ٠

استخدام الاقتصاد

فى السياسة الخارجية الليبية

فى أفريقيا ١٩٧٠م - ١٩٧٤م

*اعداد : د. على محمد شمبش

السياسة الخارجية عملية مستمرة تحتاج الى الدراسة والتقييم المستمر . ومن هنا يمكن أن تدرس السياسة الخارجية على أساس أنها علاقة بين المدخلات والتى تمثلها الوسائل والمخرجت والتى تمثلها الغايات أو الاهداف.

يحاول هذا البحث أن يدرس مدى استخدام ليبيا للامكانيات الاقتصادية المتوافرة لديها فى تحقيق أهدافها فى السياسة الخارجية فى أفريقيا خلال الفترة ما بين ١٩٧٠م و ١٩٧٤م .

يعتبر محور النقاش فى هذا البحث هو المساعدات الخارجية . واستنادا الى ما جاء فى البحث فان المساعدات الخارجية التى قدمتها ليبيا خلال الفترة المذكورة كانت مقدمة لاستغلالها فى أوجه التنمية المختلفة فى الدول الافريقية. ولا شك فى أن العائد من هذه المساعدات بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية عائد كبير. وذلك لأن ليبيا استطاعت فى تلك الفترة من تحقيق أهدافها الخارجية ومن أهمها مناهضة الصهيونية ومحاربة التغلغل الصهيونى فى أفريقيا .

---

* أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة قاريونس - بنغازى .

6. السيد محمد السيد
دار المعارف بمصر ١٩٧٣م
المبادىء الاساسية فى الحسابات الالكترونية

7. Audits of Banks

American Institute of C P As
New york, 1969

REFERENCES

مـراجـــــع :

1. Mcrac. T.W.
Computers and Accounting
London
John Wiley & Sons Ltd., 1976

2. Pinkney, A F CA
An audit approach to computer
London
The General Educational Trust of the Institute of Chartered Accountans in England on Wales,1970.

3. Rudkin, J.B. F C A
Computers for Accounting Students
London
La Colomberie Court 2nd Edition 1972.

4. Davis, B Gordon
Auditing & E D P
American Institute of Certified Public Accountants New york 10th Printing 1974.

5. Cliflon, H.D. & Lucey, T,
Accounting and Computer systems
Business Books Ltd.
London 1973.

2) Test and verify internal control and other controls - financial, operational, internal check and administrative controls.

3) Check the input-the data to be processed.

4) Check the output - the product of processed data.

5) Other check and tests, e.g.

   (a) Standing data retained in the computer.

   (b) Control totals, etc.

THE AUDIT OF COMPUTER BASED ACCOUNTS

Mohamed M. Elmekki*

The old auditing procedures and techniques cannot be used in practice when computer based accounts are involved.

The two main reasons for this are :

1) The data and information are mainly available in machine sensible form.

2) Computer records of many sections of the accounts and financial information are never printed out.

However the duties and responsibilities of the auditor are the same as they are in the conventional type of audit.

To counter some of the problems in auditing created by the introduction of computers, the auditor may follow the following cheks :

1) Check on planning of the system, i.e. study the system involved.

* Assistant Professor and Chairman of the department of Accounting, Faculty of Economic and Commerce, University of Garyounis, Benghazi.

negative effects, influence directly or indirectly in the appearance of a number of problems varying in size and dimension.

To pinpoint the essential features of economic advance or backwardness of a country we might use several criteria such as per capita income, gross national product, rate of population growth, the degree of urbanizations, types and volume of exports, level of education, etc.

In this paper we describe some yardsticks by which we can classify the developing countries of the Third World according the level of development. We find five categories of developing countries. This classification is helpful in understanding the problems faced by these countries and in assessing their growth potentials.

MEASURING DEVELOPMENT

An Appraisal of Criteria

Dr. ALI Al ASADI*

Due to the non-availability of universally agreed criteria to define the highly or poorly developed countries, it is necessary to apply a number of economic and social criteria to classify such countries under different catagories. We were able them to put distinguishing marks on these groups of countries which for a variety of reasons are still poorly developed andlimited in their material and human potentials in comparison with other countries which have been able to solve their socio-economic problems and to raise the economic, cultural and scientific standards of their people.

The socio-economic backwardness and progress are generated by the development process itself, which is affected by the existing economic, political and natural and circumstances.

These circumstances which vary in their positive or

* Assistance Professor, Cepartment of Economics, Faculty of Economics & Commerce University of Garyounis, Benghazi - Libya.

ownership and consumer asperation was included in the general in study. To develop the scale a battery of thriteen items was prepared . It included house, apartment, television, radio, automobile, a really eleqent home, vacation home, colour television, trips aboard, refregerator, recoard player , live-in householeld help and telephone. The respondent was to indicate weather he already had the item, planned to have it, hoped to have it or did not care to have it.

Analysis of data revealed that individuals in the six countries involved evaluate the thriteen consumer goods differently. Thus, the battery of the thriteen consumer items does not produce a comparable international measurement of consumer aspiration. While consumer goods ownership is an international phenomenon, consumer items have different social values and degree of desirability in different societies. Therefore, cross-national measurement of consumer behaviour should include only goods which have similar social values in the societies involved.

Social Values and Measuring Consumer Behaviour:

A Cross-National Study

BY

Mustafa O. Attir*

SUMMARY

The search for culturally free measurements has been, for a long time, the major goal of many social Scitntiste. Some social Scientists focused on cross-national research. They assumed that utilizing comparable data from different countries would lead, eventually, to measurements capable of measuring social phenomena regardless of geographical location. However, cross-national research is quite compicated, difficult, and needs careful planing.

The present paper reports on some of the compications cross-national research faces. It reports on some of the problems encountred in the process of developing cross-nationl measurement of consumer behaviour.

Data used here from a cross-national study of modernization which involves: Finland, Libya, New Zealand, Peru, Poland, and The United States. A scale of consumer

* Associate Professor of Sociology University of El-Fateh — Tripoli.

ABSTRACTS

have in a way favorable to the donor's foreign policy. If such a proposition can be accepted, one may suggest that Libya should be encouraged to continue in her foreign aid program, for it is in the interest of Libya to combat Zionism and Imperialism in Africa. Furthermore, the offerings of genorous financial aid by Libya has helped the African countries in their economic development programs without subjecting these states to outside manipulation and exploitation by the developed countries. Therefore, it is of paramount importance that Libya pursues her foreign aid policy as well as other political and diplomatic activities successfully. If she fails, someone else will take this opportunity and might very well be a state inimical to Libya.

of Israel through offers of financial aid and diplomatic missions. Before the end of 1974 nearly all African countries severed their diplomatic relations with Israel. Moreover, the heads of African States stressed during their summit conference in MOGADISHU on June 15, 1974, the necessity of the Zionist withdrawal from all of occupied Arab land, particularly the liberation of Holy Land, and the right of the Palestinian people to decide their own fate. In the same meeting they recognized the PLO as the sole representative of the Palestinian people.

What has been mentioned were the achievements that Libya obtained within a short period of time vis-a-vis the Israeli influence in Africa. Libya's new influence and active role in Africa were not secret. For instance, **Al-Balagh,** a Libyan Newspaper indicated on January 7, 1973, that Libya had played an active role in the deterioration of diplomatic relations between Israel and certain African countries. It was quoted to have said "Libya has succeeded in wrecking the relations between the enemy and some African countries(8).

In the final analysis one may propose that the more a country receives in foreign aid, the more it is likely to be-

8. Ibid.

TABLE II
SAMPLE*
of Libyan Foreign Aid
to African Countries.
1970 — 1974

(In Libyan Dinars)

Country	Aid	Grants	Loans	Other
Burundi	300,000	—	—	—
Chad	2,500,000	2,500,000	—	—
Gabon	—	—	3,000,000	—
Gambia	350,000	—	—	—
Gunea	300,000	—	3,000,000	—
Gunea Besau	300,000	—	—	—
Lesotho	—	300,000	—	—
Mali	440,000	300,000	1,300,000	—
Niger	1,070,000	100,000	—	—
Uganda	500,000	150,000	1,000,000	1,000,000
Upper Volta	200,000	—	—	—
Zambia	—	—	20,000,000	—
Zair	440,000	—	—	—

* This sample represents only the amount of various types of foreign aid given to African countries made public in some references in the official Libyan newspaper Al-**Jaridah Al Rassmiah.** Therefore, these figures don't reflect the real amount of foreign aid given to any single African country. These various types of aid were given to be utilized in different aspects of development in the African countries.

the only Arab country that can take over and play this role in Africa. The in turn led to the increase of her foreign aid, as indicated by the figures in Table II.

Forein aid outputs were determined in several terms. One was based on the recipient country voting behavior in the United Nations General Assembly and/or at other international and regional conferences in a way favorable to the donor country. Another was the declaration of support during periods of crisis and/or for certain issues such as the Palestinian cause.

As an outcome of this new policy by Libya, five African states became recipient of such aid. These states were Uganda, Chad, the People's Republic of Congo, Niger and Mali, all of which received foreign aid after they had severed their diplomatic relations with Israel in 1972. **Al-Fair Al Jadid,** a Libyan newspaper, said that the decisions of the five African countries to end their relations with Israel were proceded by " positive action by the revolutionary Arab forces 7 "

Libya continued the campaign against the Zionist state

7. Quoted in Arab Report and Record London, January 1-15, 1973.

The use of economic aid as a form of warfare in the international struggle for power and influence has a long history dating back to the rise of the modern state.

However, the use of such instruments varies from one country to another depending mainly on the availablety of financial sources. George Modelski provides a useful analysis of foreign aid as a form of warfare among the donor countries. He introduces the concepts "power input" and "power output". The conversion of power input into power output is respresented by the policy-maker(6).

Modelski's proposal is applicable to the case of LIBYA. For Libya did not utilize the potential of foreign aid prior to the revolution of September 1, 1969. However, after the September, 1,1969 foreign aid has become the instrument of her foreign policy. Libya has utilized this tool without reservation. Three main factors were underlying this behavior. First, Libya's ability to use this means intensively. Second, Libya's strong desire to destroy Israel's position in Africa. Third, Libya's perception of herself as

6. George Modelski, **A Theory of Foreign policy** (New York : Praeger Publisher, 1962), pp. 3 - 5 .

Madagascar	Technical and Economic Coop.	1974
	Cultural Agreement	1974
Mali	Technical and Economic	1972
	Cultural Agreement	1972
	Libyan - Malian Company	1974
	Loan Agreement	1974
Nigar	Friendship and Good Nieghboring	1971
	Air Transport	1971
	Labor Force	1971
	Libyan - Nigerian Co. for Minning	1974
	Agricultural Company	1974
	Economic Cooperation	1974
	Cultural Agreement	1974
People's Republic of Congo	Technical and Economic Cooperation	1973
Rwanda	Technical and Economic Coop.	1973
	Cultural Agreement	
Tugo	Technical and Economic	1972
	Financial Agreement	1973
	Cultural Agreement	1973
Uganda	Technical and Economic	1972
	Cultural	1972
	Financial Agreement	1972
Upper Volta	Technical Cooperation	1972
	Cultural Agreement	1972

SOURCE : Several issues of the Official newspaper Al Jarida Al-Rasmiyah

TABLE I
SAMPLE OF AGREMENTS BETWEEN LIBYA AND OTHER AFRICAN COUNTRIES.
1970 — 1974

Country	Type of Agreement	Year
Buriendi	Technical & Economic Cooperation	1973
	Friendship and Cooperation	1973
Central African Republic	Friendship and Cooperation	1971
	Commercial Agreement	1971
	Mail Agreement	1971
Chad	Friendship and Cooperation	1972
	Friendship and Cooperation	1974
Gaboon	Financial and Economic	1973
	Cultural and Scientific	1973
	Technical and Economic	1973
	Loan Agreement	1974
	Libyan Gaboonian Company	1974
Gambia	Financial aid Agreement	1974
	Cultural Agreement	1974
	Technical and Economic	1974
Gunea	Defence Agreement	1974
Lesotho	Technical and Economic	1972
	Financial Aid	1974
	Cultural Agreement	1974
Liberia	Libyan - Liberian Company	1974
	Technical and Economic	1974
	Cultural Agreement	1974

This article examines the nse of foreign aid as one of the economic instruments that have been used extensively in Libya's foreign policy toward sub - Saharan African countries during the period under study. The assumption underlying this paper is that Libyaa has intensively depended on economic aid in conducting her foreign policy in Africa. This study is concerned with direct government -to-egovernment aid. Due to the lack of data available, writer will exclude military aid in general. The term aid is defined as the nominal value of the direct and indirect flow of financial and other resources from governments of rich to those of poor countries(4).

Within this frame of reference foreign aid has been utilized by different countries. The purpose of such utilizatioin is to alter the recipient behavior in international politics in away acceptable to the donor. Libya was no exception. She utilized foreign aid as one of the instruments in conducting her foreign policy. By looking at the figures mentioned in table II one oan discern the amount of foreign aid given to African countries(5).

4. **L Little and I Clifford, International Aid Lonlon** : Ailen and Unwin, **Ltd,. 1065** .

5. **L Little** and I. Clifford, **International Aid** (London : Allen and Unwin, Lhd. **1965.**

Dispite the various types of economic means used in foreign poilicies, Libya has employed economic subsides as a main instrument of her foreign policy in Africa (3) during the period 1970 — 1974.

Libya's friendly relations resulted in her developing several transactions between herself and many of the Africen States. One of these transactions was the signing of several agreements and treaties. These relations allowed Libya to replace Israel's support and supply of the African countries with both financial and other assistances. Consequently, Libya engaged in helping many of the African countries, (see table 1). The above mentioned table is self explainatory. A few observations however, can be made. First technical and economic agreements were the practical means for developing an active policy in Africa. Second through the use of economic and other kinds of ageements, Libya was able to replace Israel. Third by these different agreements, diplomatic relations and political ties were strengthened. Fourth the number of agreements and the countries involved have been increased since 1971.

3. The term "Africa" in this article is confined to those sub-Saharan countries. In other words this study will not focus on the use of economic means in Libya's foreign policy towards Arab-African countries.

of another. George Liska has pointed out that subsidies and financil loans have long been used as a means of inducing desirable behavior in other states(1) .

Among other economic means which a country can use are the following(2):

1. Financial manipulation to diminish the value of an opponents' ourrency.
2. Economic penetration of the weaker countries by more powerful ones, with the eventual objective of exerting pressure on the goverment of the weaker states,
3. Exploitation of a strategic economic position through such policies as price-fixing, dumping, the imposition of quotas, exchange controls, etc.
4. Economic boycott.
5. The use of economic subsidies.
6. Preceptive buying of goods produced in other countries in order to withhold them from other purchasers.
7. Stock pilling of important goods.

---

1. George Liska, **The New Statecraft** (Chicago : University of Chicago Uress, 1960), p. 20.
2. These different economic means were indicated in Fred Sonderman, W. Olson, and D. Cclellan, **The Theory and Practice of International Relations** (Englewood Cliffs; Prentice Hall, 1970), p. 294.

The use of Economic means in Libya's Foreign Policy in Africa: 1970 — 1974*

Dr. ALI SHEMBESH**

Forein Plicy is a continuous process, requiring constant study and reinterpretation of changing situations to achieve certain national goals. Foreign policy can, therefore, be defined in terms of an ends-means relation-ship. Foreign policy is the relation between input (means) and output (ends). In order for a state to achieve certain goals in the international arena, it has to have certain means. By the same token, a state has to have specific foreign policy objectives in order to use those available means in the best possible manner.

It is known that several economic means can be employed by a nation to influence the international behavior

---

* This article is a part of a paper delivered at the third bi-annual Conference of the African Association of Poltical Science, held at Rabat, Marocco on September 23-16, 1977.

** Dr. Ali Shembesh is the Chairman of the Political Science Department, Faculty of Economics and Commerce' Garyounis University, Benghazi, LIBYA. The Writer is deeply thankful to Dr. Galal Fakhr El Din, Lecturer in the Department, for editing this article and the original paper.

References

(1) Intriligator, M.D., Mathematical Optimization and Economic Theory, Prentice-Hall, 1971.

(2) Qadhafi, M., The Green Book, Part two, Martin Brian & O'weege, Landon, 1978.

welfare fanction) conot be sure that its total welfare is maximized when every individuol consumes all that he produces ".

Conclusion :

Fro mthe above discussion we have seen that two important rules should be satisfied in order to maximize the society welfare function; when no individual in this society is allowed to keep more then he neels for consumption. The first rule insures that the marginal welfare of every individual in this society should be at the same level. The second rule insures that everything produced by any individual should be consumed by the same individual.

We discovered that the only case for which a definite solutionn can be obtained is that case where individual welfare functions are identical everykhere. When individual welfare functions are different everywhere, we can be sure that the second rule is satisfied, but there is no guarantee that the first rule is also satisfied. This means that we cannot be sure that the society's total welfare is maximized.

However, a challenging question is facing us : "Is there a policy which insures that every individual in this society gets exactly what he needs for maintaining total welfare at its maximum level ?! " .

the beginning. All other case will lead to the same conclusion.

However, it should be noted that when

$$\epsilon_1 = \epsilon_2 = 0$$

$$X = y_1 + y_2$$

$$\lambda_2 \epsilon_1 = \lambda_2 \epsilon_2 = 0$$

$$y_1 \mp y_2, X_1 \mp X_2 \; y_1 = X_1, y_2 = X_2$$

The first rule is not necessarity catsified i.e.

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} \qquad \frac{\partial W_2}{\partial y_2}$$

Which means we will not be sure that aur welfare is maximized. All that we can say i sthat in order to be at a maximum (provided that the first rule is satisfied), no consumer should be allowed to produce more than he needs (for consumption). In other words, no individual should expect any help from the other i.e ($\epsilon_1 = \epsilon_2 = 0$). This leasd to the followirg theorem.

Theorem (2) :

"Any Society (where every in dividual has a rifferent

In order to achieve maximum welfare all production should be consumed to satisfy

$$y_1 + y_2 - X = 0 \qquad (8')$$

and part of (X_2) should be transfered to individual (I) to sotisfy the following condition.

$$\epsilon_1 + \epsilon_2 = 0 \qquad (9')$$

Our first rule can also be satisfied if Consumption is arranged in order to make

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} = \frac{\partial W_2}{\partial y_2}$$

However, the second rule i.e

$$\lambda_2 \epsilon_2 = \lambda_2 \epsilon_1 \neq 0 \quad (\text{if } {}_2 \neq 0)$$

because, $\epsilon_2 = - \epsilon_1 > 0$

This implies that in order to achieve maximum welfore, no one should be allowed to produce more than he needs ($\epsilon_1 = \epsilon_2 = 0$) that is, to hit catogory (i) right from

to another consumer (i.e $\epsilon_1 = \epsilon_2 = 0$).

Catogory (ii) and catogory (iii) state the case where consumption does not equal total production even when the same amount is produced by each individual. This implies that not all the conditions are satisfied.

Let us concentrate on catogory (ii). Starting from a point where,

$$y_1 = X_1 \qquad y_2 < X_2$$

meons that

$$(X_2 - y_2) = \epsilon_2 > 0$$

$$(X_1 - y_2) = \epsilon_1 = 0$$

which implies that the second rule i.e.

$$\lambda_2 \epsilon_1 = \lambda_2 \epsilon_2 = 0 \qquad (13)$$

is not satisfied (if $\lambda_2 \neq 0$) and also

$$\epsilon_1 + \epsilon_2 \neq 0$$

$$y_1 + y_2 \; X \neq 0$$

Those two constraints are not exhausted.

Hence, Welfare is not at a maximum.

vidual should consume more than the other in order to satisfy the first rule of maximization.

This rule can be satisfied when any of the following main catogories are true :

Catogory (i)

$$y_1 \neq y_2 \ , X_1 \neq X_2 \ , y_1 = X_1 \ , y_2 = X_2$$

Catogory (ii)

$$y_1 \neq y_2 \quad X_1 \neq X_2 \quad y_1 = X_1 \quad y_2 < X_2$$

$$y_1 \neq y_2 \quad X_1 \neq X_2 \quad y_1 < X_1 \quad y_2 = X_2$$

$$y_1 \neq y_2 \quad X_1 \neq X_2 \ , y_1 < X_1 \quad y_2 < X_2$$

Catogory (iii)

$$y_1 \neq y_2 \quad X_1 = X_2 \quad y_1 = X_1 \quad y_2 < X_2$$

$$y_1 \neq y_2 \quad X_1 = X_2 \quad y_1 < X_1 \ , y_2 = X_2$$

$$y_1 \neq y_2 \ , X_1 = X_2 \ , y_1 < X_1 \ , y_2 < X_2$$

Catogory (i) may indicat ea state where all the conditions (and all the rules) are sadisfied, consumption equals production and no transfer should be made by any consumer

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} \not\equiv \frac{\partial W_2}{\partial y_2}$$

and our first rule can be violated, or

(ii) Every individual should be forced (by some other arrangements) to produce the same amount of production as any other individual.

This leads to the following theorem.

Theorem 'I' :

"Any society (where each individual has the same welfare function) can maximize its total welfare if and only if each individual in this society is forced to produce the same amount for consumption ".

The Second Case :

When $W_1 \neq W_2$ our first rule

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} = \frac{\partial W_2}{\partial y_2}$$

implies that $y_1 \neq y_2$

i.e. the total amount consumed by individual (I) should not be the same as that Consumed by individual (II). One indi-

Now we are in a position to study the implications of conditions (10') and (11') which provide our second rule.

$$\lambda_2 \epsilon_1 = \lambda_2 \epsilon_2 = 0 \qquad (13)$$

This can be maintained when,

$$\lambda_2 = 0, \epsilon_1 \neq 0, \epsilon_2 \neq 0$$

and also when,

$$\lambda_2 = 0, \epsilon_1 = \epsilon_2 = 0$$

Which implies that $(\epsilon_1 + \epsilon_2 = 0)$ can not be considered as a constraint because the Shadow price $\lambda_2 = 0$ (no cost is involved in violating the constraint), a case which is logically excluded.

The only rase which is left in order to Satisfy our second rule is that when

$$\lambda_2 \neq 0 \quad \text{but} \quad \epsilon_1 = 0, \epsilon_2 = 0$$

which implies either,

(i) Each individual should be allowed to use up his total production completyl, which means that

$$y_1 \gtreqless y_2$$

achieve equal distribution of consumption between the first and the socond individual.

Assume that ($X_1 < X_2$) i.e. the first consumer produces less than the second. This means that individual (II) will be able to consume more than individual (I), if there is no interference, hence $y_1 < y_2$ and

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} \succ \frac{\partial W_2}{\partial y_2}$$

which means that the total welfare of the society can be taken to a ligher level, if we transfer part of the production of the second Consumer for consumption by the first, without violating our first rule y_1 can be given as

$$y_1 = X_1 + \epsilon_2$$

where, $\epsilon_2 = (X_2 - X_1) / 2$

which implies that

$$_1 = (X_1 - X_2) / 2$$

This means that total production should be shared equally by the first and the second consumer*.

* This can be seen by rearranging $y_1 = X_1 + _2$ as
$y_1 = X_1 + (X_2 - X_1) / 2 =$
$(2X_1 - X_1 - X_2) / 2 = (X_1 + y_2) / 2,$
which can obtained also from $y_2 = X_2 + \epsilon_1$.

$$\lambda_2 \epsilon_1 = 0 \qquad (10')$$

$$\lambda_2 \epsilon_2 = 0 \qquad (11')$$

To illustrate the solution of this problem two cases will be considered. The first case is that when $W_1 = W_2$ and the second is that when $W_1 \neq W_2$

The first case :

Let us prepare aur first rule of maximigation which can be obtained from equations (6') and (7') as follows ;

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} = \frac{\partial W_2}{\partial y_2} \qquad (12)$$

This means that if total welfare of the society as a whole has to be at a maximum, the marginal welfare of every individual in the society should be the same. When $W_1 = W_2$, this implies that $y_1 = y_2$ (i. e. the total amount Consumed by individual number (I) should equal the total amount consumed by individual number (II).

If for one reason or another $y_1 \neq y_2$), our first rule will be violated and hence the total welfare is not maxi-miged. A special arrangment should be made in order to

$$\frac{\partial L}{\partial \lambda 2}^{1} \lambda_2 = (\epsilon_1 + \epsilon_2)\lambda_2 = 0 \quad (9)$$

$$\frac{\partial L}{\partial \epsilon_1}^{2} \epsilon_1 = \left(\frac{\partial W_1}{\partial y_1} - {}_1\right)\frac{\partial y_1}{\partial \epsilon_1} - {}_2\Big)\epsilon_1 = 0 \quad (10)$$

$$\frac{\partial L}{\partial \epsilon 2}\epsilon_2 = \left(\frac{\partial W_2}{\partial y_2} - \lambda_1\right)\frac{\partial y_2}{\partial {}_2} - \lambda_2\Big)\epsilon_2 = 0 \quad (11)$$

Since $y_1 > 0$, $y_2 > 0$, λ_1 0, 2. 0

the above conditions can be reducel to ;

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} - \lambda_1 = 0 \quad (6')$$

$$\frac{\partial W_2}{\partial y_2} - \lambda_1 = 0 \quad (7')$$

$$y_1 + y_2 - X = 0 \quad (8')$$

$$\epsilon_1 + \epsilon_2 = 0 \quad (9')$$

ging (W), Subject to the following constraints :

$$\epsilon_1 + \epsilon_2 \geqq 0 \qquad (2')$$

$$X \geqq y_1 + y_2 \qquad (4)$$

And hence, the Lagrange expression (L) con be given as;

$$L = W_1(y_1) + W_2(y_2) - \lambda_1(y_1 + y_2 - X) - \lambda_2(\epsilon_1 + \epsilon_2)$$

Our necessary conditions for a maximum are given by the following set of equations* :

$$\frac{\partial L}{\partial y_1} y_1 = \left(\frac{\partial W_1}{\partial y_1} - \lambda_1\right) y_1 = 0 \qquad (6)$$

$$\frac{\partial L}{\partial y_2} y_2 = \left(\frac{\partial W_2}{\partial y_2} - \lambda_1\right) y_1 = 0 \qquad (7)$$

$$\frac{\partial L}{\partial \lambda_1} \lambda_1 = (y_1 + y_2 - X)\lambda_1 = 0 \qquad (8)$$

* SeeM. D. Intriligator, Mathematical optimization and Economic Theory, Prentice - Hall, 1971, PP. 24—60.

$$X \geqq y_1 + y_2 \qquad (4)$$

We assume that (W) is the total welfare of the society which is given as;

$$W = W_1 + W_2 \qquad (5)$$

where,

$W_1 = W_1 (y_1)$ is the welfare of individual number (I)

$$\frac{\partial W_1}{\partial y_1} > 0 \qquad \frac{\partial^2 W_1}{\partial y_2^2} < 0 \text{ for any } y_1 > 0$$

$W_2 = W_2 (y_2)$ is the welfare of individual number (II)

$$\frac{\partial W_2}{\partial y_2} > 0 \qquad \frac{\partial^2 W_2}{\partial y_2^2} < 0 \text{ for any } y_2 > 0$$

Hence,

$$W = W (y_1 \quad y_2) = W_1 (y_1) + W_2 (y_2) \qquad (5')$$

Problem and Solution :

The problem now can be regarded as that of maximi-

If $(X_1 - y_1) = \epsilon_1$, where (ϵ_1) is the amount that exceeds the needs of individual number (I), (ϵ_1) can be considered as the other individual's share and should be given to him.

Similarty, if $(X_2 - y_2) = \epsilon_2$, where (ϵ_2) is the amount that exceeds the needs of individual number (I), (ϵ_2) can be considered as individual number (I)'s share and should be given to him.

Obviously $\epsilon_1 \gtreqless 0$ according to $X_1 \gtreqless y_1$

and also $\epsilon_2 \gtreqless 0$ according to $X_2 \lesseqgtr y_2$

Without violating the rule we can have

$$\epsilon_1 + \epsilon_2 = 0 \qquad (2)$$

Which implies that if somone has to give, the other has to receive. This will also support the equivilibrium rule

$$X_1 + X_2 = y_1 + y_2 \qquad (3$$

Which means that total consumption equals total production,

Since (X) is constant each time, we can qive (as a' constraint) ;

SAVINGS WHICHARE IN EXCESS OF ONE'S NEEDS*

Dr. M. L. F. FARHAT**

The purpose of this paper is to investigate the behavior of a society in which no consumer is all owed to keep more the he needs. To prepore for discussion and analysis, the following model will be adopted.

The Model :

It is assumed (for Simplicity) that owr society consists of two individuals (individual number (I) and individual number (II). Both individwals are producing the same product (good) and this product is homogenous. Individual number (I) produces (X_1)and the other produces (X_2). The total production of the society is given by,

$$X = X_1 + X_2 \qquad (1)$$

The amount consumed by individual number (I) is given by (y_1) and (y_2) is the amount consumed by individual number (II).

* According to part two of the Green Book "Savings which are in excess of one's needs are another person's share of the weolth of the Society.

** Lecturer, Department of Economics, University of Garyounis.

INTRODUCTION

This journal is one of the projects of the Center of Economics and Business Research in the Faculty of Economics and Commerce. It is devoted to the publication of research in business and behavioral sciences. It deals with theoretical as well as applied topics that are of interest to the Arab World and mankind in general.

Any comments and/or research are welcome. It is hoped that our journal will function as a Communication means among those who are interested in these studies.

The Editor

INDEX

	ARTICLES	Page
❊	Savings which are in excess of one's needs **Dr. M. L. F. Farhat**	9
❊	The Use of Economic Means in Libya's Foreign Policy in Africa 1970-1974 **Dr. Ali Shembesh**	25
	ABSTRACTS	
❊	Social Values and Measuring Consumer Behaviour : Across-National Study **Dr. Mustafa O. Attir**	39
❊	Measuring Development-An Appraisal of Criteria **Dr. Ali Al-Asadi**	41
❊	The Audit of Computer Based Accounts **Dr. Mohamed M. El-Mekki**	43

DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editorial Staff

Editor

IBRAHIM S. ELRIFADI, PH. D.

Associate Editors

KHALIFA A. DAU, PH. D. CMA

BIN I. HUDANAH, PH. D.

ALI M. SHEMBESH, PH. D.

MOHAMMED M. EL MEKKI, M.A.A.C.A.

Editorial Assistant

GHAZALA S. EL BURKI, B.A.

Dirasat in Economics and Business is Published bi-annually by the Center of Economics and Business Research, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis. Benghazi.

Subscription;-L.D.I-000 per year (U.S.$ 3.30)

Single Copy 550 Dirhams (U.S.$1.65)

All mail including books, periodicals, contributions and subscription, should be addressed to the Editor, Dirasat in Economics and Business, University of Garyounis, Benghazi. Libya.

The views expressed in Dirasat in Economics and Business are those of the individual authors.

All rights reserved

كلية الاقتصاد والتجارة

DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

Vol. XIV 1, 2 1978

IN THIS ISSUE

Savings which are in excess of one's needs

The Use of Economic Means in Libya's Foreign Policy in Africa 1970 - 1974

Social Values and Measuring Consumer Behaviour : Across-National Study

The Audit of Computer Based Accounts

ISSUED BI-ANNUALLY BY THE RESEARCH UNIT, FACULTY OF ECONOMICS & COMMERCE UNIVERSITY OF GARYOUNIS BENGHAZI